

الابعاد الاقتصادية للظاهرة الخليجية ودورها في النظام الشرق الاوسطى الجديد

أ. م. د. رائد فاضل جويد

كلية الامام الجامعة / بلد

تشكل الموارد المالية للنفط الخام اهمية كبيرة في دول الخليج العربي المنتجة للنفط الخام وتعظيم الانفاق العام، حيث تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، وتصنف اقتصاداتها ضمن اقتصادات الدول النامية على الرغم من انها تدخل في اطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها، فانه من الطبيعي ان يعتمد اداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من التغيرات. وقد ادركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة هي النفط لذلك فقد اتجهت الى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من اجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية عليها. وبما ان الاستثمار في الاوراق المالية هو احد اهم ادوات الاستثمار غير المباشر في الاقتصاد الحديث وتزايد اهمية بورصات الاوراق المالية في العالم اجمع يوم بعد يوم نتيجة زيادة الاتجاه الى تحرير الاسواق والاعتماد على القطاع الخاص في قيادة مسيرة التنمية ونظرا لهذه الاهمية المتزايدة فقد بدأت البورصات الخليجية خاصة والعربية عامة في تطوير امكانياتها وقدراتها لتتواكب مع هذه المعطيات عن طريق التوافق مع المعايير العالمية للبورصات المتقدمة. والاستثمار في الاوراق المالية ما هو الا تخصيص جزء من الاموال لتوظيفها في اصول مالية لفترة من الزمن للحصول على تدفقات نقدية مستقبلاً، وتتأثر هذه الاسواق بالعوامل والمتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج الاجمالي، واسعار الفائدة، واسعار الصرف، ومعدلات التضخم، وعرض النقد، اضافة الى العوامل غير الاقتصادية السياسية والنفسية) وتختلف الدول المتقدمة عن الدول النامية في هذه المجال. الا ان (التحليل الاساسي) والنظرية التقليدية لأسعار الاسهم Convention Theory تشير الى ان جميع العوامل الاساسية (الكلية) المؤثرة في اسعار الاسهم تأتي من خارج السوق والتي تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية كأسعار والانتاج والعوائد في الاسواق النفطية ومعدلات التضخم وعرض النقد واسعار الفائدة ومستوى النشاط الاقتصادي، لذلك تسمى هذه النظرية في بعض الاحيان بمنهج الاقتصاد الكلي. اما (التحليل الفني) Confidence Theory الذي يسمى بنظرية الثقة فيشير الى التحليل حركة اسعار الاسهم في الاجل القصير من خلال العوامل المؤثرة من دخل السوق. ويركز البحث على النظرية الاولى (منهج الاقتصاد الكلي) لدراسة الاسواق المالية.

اهمية البحث

تظهر اهمية البحث من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات اسواق النفط في دول الخليج العربي وتأثيرها في اداء اسواقها المالية، وذلك لكونها دول ريعية تعتمد كثيراً على عوائد سلعة النفط، وان التقلبات التي تنتاب اسواقها بين حين واخر (جانبا الاسعار والانتاج للنفط) تنعكس في عوائدها التي توظف قسماً منها في الاسواق المالية. اضافة الى ان اغلب الدراسات التي تناولت تأثير الاسواق المالية بتقلبات الاسواق النفطية اقتصرت على العوامل الاقتصادية الكلية ولم تتناول الاسواق النفطية وتقلباتها كإحدى العوامل الاقتصادية الكلية وقياس تأثيرها في اسواق الاوراق المالية وخاصة في الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام كدول الخليج العربي والتي تشكل الظاهرة الخليجية واثرها في تشكيل النظام الشرق الوسيطى الجديد.

مشكلة البحث

تجلى مشكلة البحث في ان التقلبات التي تشهدها الاسواق النفطية ذات تأثير في الاسواق المالية التي هي في معظمها حديثة العهد، حيث تم انشائها خلال عقد التسعينات وما بعدها وقد ازداد الاهتمام بتطويرها خاصة بعد الطفرة النفطية الثانية عام ١٩٧٩ والى الوقت الراهن، وانها تواجه الكثير من التحديات في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الاسواق المالية الخليجية، فان مشكلة البحث تتحدد في ان التقلبات في اسواق النفط ذات علاقة بالأسواق المالية الخليجية، وما يتطلبه ذلك من عمق في النظرية وتوجهات في التحليل وتلمس ذلك في الواقع الحقيقي لهذه البلدان الريعية.

هدف البحث

يهدف البحث الى اثبات فرضيته والتحقيق منها من خلال تحليل العلاقة بين اسواق النفط والاسواق المالية الخليجية التي شكلت الظاهرة الخليجية متوخياً الاثار الكلية في اقتصاديات تلك الدول، من خلال تحليل اثر التقلبات اسواق النفط في مؤشرات اداء الاسواق المالية الخليجية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اقتصادات دول الخليج العربي تمتاز بكونها اقتصادات ريعية احادية الجانب يكون تصدير النفط مصدرها الاساسي وبذلك فقد شكلت ظاهرة هي الظاهرة الخليجية ومفادها ان هناك علاقة موجبة بين تقلبات عوائد اسواق النفط وداء اسواق

الاوراق المالية في دول الخليج العربي، فضلاً عن الاثار المترتبة على الاقتصاد الكلي فيها ذات الابعاد الاقتصادية والتي يكون لها الاثار الواضح في النظام الشرق اوسطى الجديد.

خطة البحث

ثم تقسيم البحث الى قسمين:

القسم الاول: الظاهرة الخليجية وابعادها الاقتصادية.

اولاً: الظاهرة الخليجية، المفهوم.

ثانياً: الابعاد الاقتصادية للظاهرة الخليجية.

القسم الثاني: دور الظاهرة الخليجية في النظام الشرق اوسطى الجديد

- الاستنتاجات والمقترحات

- المصادر

القسم الاول: الظاهرة الخليجية وابعادها الاقتصادية

اولاً: الظاهرة الخليجية

هي مصطلح افتراضي اقتصادي وسياسي ويظهر دورها جلياً في اقتصادات دول الخليج العربي الريعانية احادية الجانب حيث تشكل للموارد المالية للنفط الخام اهمية كبيرة في دول الخليج العربي المنتجة للنفط وتعظيم الانفاق العام. ان اعتماد اغلب دول الخليج العربي على سعة النفط وعوائدها كسلعة اساسية للتمويل برامجها التنموية، جعل اقتصادات هذه الدول تتأثر بالتغيرات التي تشهدها اسواق النفط العالمية، وان الاثر الملموس لنفط الخليج العربي في اسواق النفط العالمية جعل دول الخليج المنتجة للنفط تشكل ظاهرة او حدثاً في حركة هذه الاسواق من حيث الانتاج والاسعار، وقد سميت هذه الحالة بـ (الظاهرة الخليجية) والتي لها اثر ملموس في اداء اقتصاد الكلي لهذه الدول وعلى اداء اسواقها المالية. (القدس، ٢٠١٩: ١٠٢) ان اغلب البحوث التي تناولت العلاقة بين السوقين (المالي والنفطي) هي بحوث لدول غربية متطورة مستوردة للنفط وذات اسواق مالية متطورة، وهي بطبيعة الحال تختلف من حيث العلاقة مع الدول معتمدة على مصدر رئيسي في ناتجها القومي كدول الخليج العربي والتي تكون اسواقها المالية حديثة النشأة. ان تحليل الظاهرة الخليجية التي جعلت اقتصادات الدولة الخليجية اقتصادات ريعية احادية الجانب، تتطلب تحليل العلاقة بين تقلبات اسواق النفط والدولار والاسواق المالية وما يتطلبه ذلك من التوجهات في التحليل والعمق في النظرية. اما الهدف فيتضمن بناء المسارات النظرية بين السوقين وانعكاس تقلبات اسواق النفط في مؤشرات اداء اسواقها المالية، وذلك بافتراض وجود علاقة موجبة بين تقلبات اسواق النفط والاسواق المالية. ان دراسة الظاهرة الخليجية تتطلب تحليل العلاقة بين تقلبات اسواق النفط والاسواق المالية وما يتطلبه ذلك من التوجهات في التحليل وعمق النظرية. اما الهدف من تحليل الظاهرة الخليجية فيتضمن بناء المسارات النظرية بين السوقين وانعكاس تقلبات اسواق النفط في مؤشرات اداء اسواقها المالية، وذلك بافتراض وجود علاقة موجبة بين تقلبات الاسواق. النفط والاسواق المالية، ويتضمن الاطار النظري نظرية التقلبات الاقتصادية واسواق النفط الخام وعلاقتها بأسواق المالية اما الاطار العلمي فينقسم الى تحليل العلاقة بين تقلبات اسواق النفط ومؤشرات الاقتصاد الكلي لدول الخليج العربي، واختيار المؤشرات المتأثرة بتقلبات اسواق النفط ومن ثم قياس علاقتها بمؤثرات اداء الاسواق المالية في دول الخليج العربي. (عبد الودود، ٢٠١٩: ٧٧) وانطلاقاً من فرضية البحث التي تذكر ان تقلبات اسواق النفط لها تأثير على المتغيرات الكلية في دول الخليج العربي ومن ثم اشتغال تأثير هذه المتغيرات الكلية الى داء الاسواق المالية. ومن اجل اختبار صحة الفرضية، تم استخدام اسلوب بين اتجاهين الوصفي اولاً، من خلال، استثناء الدراسات النظرية جانب من تقلبات اسواق النفط والمتغيرات الكلية من جهة، على التغيرات الكلية (من ضمنها عوائد اسواق النفط) واداء الاسواق المالية من جهة اخرى. اما الاختبار الكمي لقياس مؤشرات الظاهرة الخليجية يعتمد على ثلاثة معادلات رئيسية لمؤشرات اسواق الاوراق المالية (القيمة السوقية وحجم التداول والمؤشرات العامة لأسعار الأسهم). وفي التحليل القياسي لآثار الظاهرة الخليجية تم التوصل الى اهم النتائج الاتية: (عبد الغفار، ٢٠١٢: ٤٥).

١- اظهرت النماذج المستخدمة لتحديد اثر التقلبات العوائد على المؤشرات الكلية لدول الخليج من خلال الاهمية النسبية لمتغير تقلبات عوائد النفط في السعودية، وان اكثر النماذج تأثر بها هي اسعار الصرف ومعدل التضخم وحجم التوظيف بينما في الامارات كانت اكثر نماذج تأثر بها هي حجم التوظيف ونسبة ٢٢.١٩٪ والنشاط الاقتصادي ١٩.٣٩٪ واسعار الصرف بنسبة ٩.٧٨٪.

وفيما يخص البحريني فقد كانت اسعار الصرف وحجم التوظيف اكثر النماذج تأثراً بتقلبات العوائد النفطية وبنسبة ٣٢.٢٥٪، ٤.٨٢٪ على التوالي. الا ان سلطنة عمان كان التأثير فيها متوازماً لأغلب النماذج حيث كان التأثير واضحاً في اسعار العرض ١١.١٤٪ والنشاط الاقتصادي ١٠.٧٩٪ وحجم التوظف ٧.١٢٪ على التوالي (الاحداب، ٢٠١٧: ٦٧)

٢- بينما اظهرت عوائد اسواق النفط تأثراً معنوياً موجباً في اداء الاسواق المالية الخليجية، في حين كانت الاهمية النسبية لأسواق النفط في اداء المؤشرات الثلاثة (قيمة السوقية وحجم التداول) والمؤشرات العامة للأسعار في كل من السعودية والامارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت، وعلى قرار النتائج المتحققة في البحث لابد من الاهتمام بالاتي (الهاشمي، ٢٠١٥: ٦٧)

أ- تنوع مصادر الدخل في الدول الخليجية بصورة عامة لتلافي الاثار الناتجة عن تقلبات اسواق النفط وامكانية التراجع في الاحتياطي والانتاج على وفق مستويات سقف النضوب.

ب- زيادة نشاط اسواق الاوراق المالية الناشئة في دول الخليج العربي، وذلك من خلال التعاون المشترك بين الاسواق المالية الخليجية داخلياً وخارجياً، وتنوع الادوات الاستثمارية في هذه الاسواق. ان المؤشرات اعلاه ومن تحليل نتائج الظاهرة الخليجية تشير الى ان الموارد المالية للنفط الخام من الدول الخليج العربي تشكل اهمية كبيرة، وان تعظيم نسبة الانفاق ترتبط بعوائد النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية وتصنف اقتصاداتها ضمن اقتصادات الدول النامية على الرغم من انها تدخل في اطار الاقتصادات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها، فانه من الطبيعي ان تعتمد اداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من التغيرات (السلمي، ٢٠١٢: ٤١). ان حالات الارتفاع والانخفاض التي يمر بها النشاط الاقتصادي نتيجة للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي او العرض الكلي تسمى (التقلبات الاقتصادية) والتي اصبحت ظاهرة ملازمة للاقتصادات التي تعتمد على الية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية بين قطاعاتها. ويعرفها الاقتصادي (سامويلسن) بأنها ترجح مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة الذي يدوم عادة لمدة تتراوح بين سنتين الى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد وانكماشها (سامويلسن، ٢٠١٨: ٥٨٥) ان المهتمين بدراسة وتحليل اقتصادات الدول العربية عموماً ودول الخليج العربي بشكل خاص يواجهون مسألة بديهية، وهي ان هذه الاقتصادات تعتمد على سلعة واحدة هي النفط الخام، وارتباطها مع الاقتصاد العالمي سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، يعود اساساً الى هذه السلعة، نتيجة لذلك فان النشاط الاقتصادي المحلي في هذه الدول خارج القطاع النفطي يرتكز اساساً على العوائد المالية من سلعة النفط. وان التقلبات في حصيلة تلك الصادرات تلعب دوراً مهماً في تفسير او حدوث التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، فالعائدات النفطية دالة طردية في كل من حجم الصادرات واسعار النفط، وهما متغيرات تحدد اساساً حسب الظروف العرض والطلب في السوق الدولية للنفط الخام. وتشير الدراسات الاقتصادية النفطية ان الدول النفطية الخليجية يتأثر اداؤها الاقتصادي (الاسواق المالية) نتيجة التقلبات الدورية في الاسواق العالمية وخاصة اسواق الدول الصناعية لجانب تقلبات اسعار النفط الخام وصافي واردات الدول المتقدمة منها (مصطفى، ٢٠١٧: ٧١)

ثانياً: الابعاد الاقتصادية للظاهرة الخليجية

تتجلى الابعاد الاقتصادية للظاهرة الخليجية في المؤشرات الاتية (عبد الخالق، ٢٠١٩: ٥٠)

١- اسعار النفط والانتاج

ان اسعار النفط وانتاجه معبراً عنها بالعوائد المالية تعد من اهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للنفط، فحصيلة الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة من اجمالي حصيلة الصادرات والموازنات العامة في اغلب الدول الخليجية، ويمكن اعتبارها العمود الفقري لاقتصادات تلك البلدان، ويعتمد الربح النفطي بشكل رئيسي على اسعار النفط اذ كلما انخفضت تضاعف نصيب الدول المنتجة من ذلك الربح، الذي يعبر عن الفرق بين الكلفة الكلية (انتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائية، ويتوزع الربح النفطي بعد استبعاد كل التكاليف وارباح الشركات الوسيطة بين المصدرة، معبراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية، ويختلف توزيع الربح النفطي بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له تبعاً لقوة او ضعف اسعار النفط الخام فكلما انخفض سعر النفط الخام تضاعف نصيب الدول المصدرة، في حين تعكس ترتيبات السوق النفطية تركيز الربح النفطي في السابق (عبد الله، ٢٠١٩: ٢٤) وتصنف اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم انها تدخل في اطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها، ولما كان النفط من اهم مصادر دخل دول المجلس، فانه من البديهي ان يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط لذلك فقد اتجهت الى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من

اجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية، إذ ان التغيرات الحاصلة في اسواق النفط والتي يأتي في طبيعتها التغيرات الحاصلة في الانتاج والاسعار سوف تنعكس في العوائد المتحققة للدول الخليجية لان ارتفاع اسعار النفط سوف يؤدي الى ازدياد العوائد والتي تصب في موازنات الدول الخليجية كإيرادات تبحث عن سبل انفاق متعددة في ظل استقرار معدلات التضخم واسعار الصرف. ان الارتفاع في مستويات اسعار النفط في الاسواق الدولية وما ترتب على ذلك من انعكاسات ايجابية ادت الى تسارع وتيرة النمو في الفوائض المحققة في كل الموازين المالية الداخلية (الموازنة العامة للدولة)، والموازن الخارجية (ميزان المدفوعات) لدول الخليج. وقد انعكست تلك التطورات الايجابية في نمو المؤشرات النقدية واداء القطاع المصرفي والمالي خلال عام ١٩٩٨ والنصف الاول من عام ٢٠١٥. كما ان النمو الحقيقي في الاسعار بدأ فعلاً يتحقق خلال العقد الاول من الاعوام (٢٠١٩ - ٢٠١٥) وكما مبين في الجدول (٢-١).

الجدول (٢-١) اسعار النفط الاسمية والحقيقية العالمية خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠

السنوات	السعر الاسمي	سعر الصرف	معدل التضخم	السعر الحقيقي
١٩٨٠	٢٨.٦٤	٢٧.٣٣	١٣.٨٩	١٣.٢٦
١٩٨١	٣٢.٥١	٣٥.٦٦	١٤.١٨	١٥.٥٥
١٩٨٢	٣٢.٣٨	٣٩.٧٦	١٢.٩٧	١٥.٩٣
١٩٨٣	٢٩.٠٤	٣٨.٧٩	١٠.٩٠	١٤.٥٧
١٩٨٤	٢٨.٢٠	٤١.٤٤	٩.٩٧	١٤.٦٦
١٩٨٥	٢٧.٠١	٤١.١٦	٩.٠٦	١٣.٨٠
١٩٨٦	١٣.٥٣	١٦.٩٤	٤.٤٠	٥.٥٠
١٩٨٧	١٧.٧٣	١٩.٨٨	٥.٥٧	٦.٢٥
١٩٨٨	١٤.٤٢	١٥.٥٤	٤.٣٢	٤.٢٧
١٩٨٩	١٧.٣١	١٩.٨٧	٥.٠٠	٥.٧٤
١٩٩٠	٢٢.٢٦	٢٣.٣٨	٦.٠٧	٦.٣٨
١٩٩١	١٨.٦٢	١٩.٨٤	٤.٨٥	٥.١٦
١٩٩٢	١٨.٤٤	١٩.٢٤	٤.٦٢	٤.٨٢
١٩٩٣	١٦.٣٣	١٨.٨٨	٣.٩٦	٤.٥٨
١٩٩٤	١٥.٥٣	١٧.٩٠	٣.٦٦	٤.٢٢
١٩٩٥	١٦.٨٦	١٨.٦٣	٣.٨٥	٤.٢٦
١٩٩٦	٢٠.٢٩	٢٢.٦٠	٤.٥١	٥.٠٣
١٩٩٧	١٨.٦٨	٢٢.٣٣	٤.٠٦	٤.٨٦
١٩٩٨	١٢.٢٨	١٤.٩١	٢.٦٣	٣.١٩
١٩٩٩	١٧.٤٧	٢١.٦٧	٣.٦٩	٤.٥٨

Opec, Annual Statistical Bulletin 1999, CD Rome, 2020

ويتضح من بيانات الجدول اعلاه، ان اسعار النفط في عام ٢٠٢٠ هي الاعلى الاطلاق كأسعار اسمية، كما انها تعد الاعلى على الاطلاق كأسعار اسمية منذ عام ٢٠٠٠ مقاسة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥. واخذنا الدورة الاخيرة لأسعار النفط فانها تبدأ من القاع المتمثل في عام ٢٠١٨ حينما انحدرت الاسعار الاسمية للنفط الى ادنى مستوياتها منذ عام ٢٠١٧، وبلغت الاسعار الحقيقية ما يزيد بصورة طفيفة عن الاسعار قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣. وفي ذلك العام (٢٠١٨) بلغت اسعار النفط نحو ٣.١٢ دولار للبرميل من سلة خامات اوبك، ثم ارتفعت الاسعار بنسبة ٣.٤٢٪ في عام ١٩٩٩ مسجلة ١٧.٥ دولار للبرميل من خامات اوبك، نحو ٢٧.٦ دولار في العام المذكور (النجار، ٢٠١٩: ٣) ويعود التباين بين الاسعار الاسمية والحقيقية الى متغيرين اساسيين (النجفي، ٢٠١٩: ٣٢) الاول ظاهرة التضخم العالمي التي برزت من اجراء عدم التوازن بين ما يعرض ويستهلك من السلع في الاسواق العالمية، وادى بسعر النفط الى تراجع قيمته الحقيقية من خلال

عدم التوافق بين السعر والتضخم، والثاني التغيرات النقدية اذ يتم تقدير مورد النفط بالدولار، وهذا الارتباط ناجم عن عوامل مختلفة اقتصادية او سياسية، في مقدمتها التغيرات النقدية لقيمة الدولار الامريكى، لاسيما ان تخفيضه تترتب عليه اعباء مالية من جراء خفض قيمه وسعره، وما يترتب عليه من انعكاسات على التوازنات الاقتصادية الكلية للدول المنتجة، فضلاً عن الاضرار الاقتصادية للدول الاخيرة قد جاءت ايضاً من خلال التقلبات الواسعة في اسعار النفط خلال الثلاثة عقود المنصرمة من القرن العشرين. وفقاً لنظرية التحول التي تعد المرجعية الاقتصادية لآليات السعر العادل، اذ تتضمن هذه النظرية التحول من القيمة الانتاجية والتبادلية للوصول الى السعر التوازني، وعندما تكون بمعنى اخر المطابقة تفوق قيمتها الانتاجية، فان السعر سيخضع لقاعدة التوزيع التي تعتمد على السياسات الاقتصادية الكلية كالضريبة مثلاً في الاقتصاديات المستوردة للنفط. بينما نلاحظ ان الانتاج كان متذبذباً خلال مدة الدراسة حيث كان نسبة الانتاج لدول الخليج العام (١٧.٧٪) الى الانتاج العالمي، وانخفضت الى (٨.٤٪) بسبب انخفاض الاسعار خلال النصف الاول من الثمانينات، وبدأ الانتاج بالازدياد اذ وصل الى (٢٢.٢٪) في عام ٢٠١٩ بسبب ارتفاع الاسعار (النفطي، ٢٠١٩: ٤٤)

٢- عوائد النفط واهميتها

أدى الاعتماد الكبير لأقطار الخليج العربي على عوائد النفط في هيكل اقتصاداتها الأحادية الجانب الى دفعها وبشكل بارز الى زيادة الانتاج بعد حدوث الفورة النفطية الأولى (١٩٧٣ - ١٩٧٤) وبذلك تعاظمت الثروة المالية المتأتية من النفط. وعلى ما يبدو فان العوائد المالية النفطية تمثل المردود الذي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط استتصاب ثروتها النفطية (الكواري، ٢٠٠٠: ٢١) وكان للاعتماد الجوهري من قبل اقطار الخليج العربي على هذه العوائد المتأتية من بيع منتج ريعي (النفط) ان سميت اقتصادياتها بـ "الاقتصادات الريعية" (عبد الفضيل، ٢٠١٧: ٩٤) تطورت العوائد المالية النفطية الخليجية عبر مراحل كان للأسعار والانتاج دور في ذلك، وبما ان النفط يجري تصريف معظمه بشكل اساسي اعتماد على اسواق التصريف في الدول الرأسمالية المتقدمة باعتبارها المستهلكة الاساسية للنفط العربي كما كان الانتاج في معظمه تقوم به شركات اجنبية تمتلكها الدول المتقدمة، لذا فقد كان كل من الاسعار ولانتاج يجري تحديدها وفقاً لمدى التبعية والاستغلال التي تحكم علاقات الدول المنتجة للنفط بالدول الرأسمالية المتقدمة. فقد كان للصدمة النفطية الاولى ١٩٧٣ اثر كبير على العوائد، من خلال ارتفاع اسعار النفط واثرها في تراكم العوائد المالية النفطية وخاصة في دول الخليج العربي (خلف، ٢٠١٧: ٨٧) غير ان الامر لم يستمر على ما هو عليه فبعد الخسائر العوائد المالية النفطية منذ منتصف الثمانينات على اثر انهيار اسعار النفط تعرضت الاقتصادات الخليجية الى صدمة قوية نتيجة لذلك فهي اقتصاديات مرتبطة مع الاقتصاد العالمي، اذ تشكل قيمة صادراتها النفطية الجزء الاكبر من دخلها القومي (فرجاني، ٢٠١٨: ٣٨) عموماً تميزت هذه المرحلة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ بزيادة العوائد النفطية التي استثمرت في تمويل خطط في هذه الدول (الجميلي، ٢٠١٨: ٢) ان اسعار النفط ذات علاقة مباشرة بحجم العوائد النفطية الخليجية ويمكن تأثر اقتصاديات اقطار الخليج العربي لتغيرات سعر النفط ولاسيما اثر انخفاض اسعار النفط عام ٢٠١٨، وكما مبين في الجدول (٢-٢)

جدول رقم (٢-٢) اثر التغيرات في اسعار النفط على الناتج المحلي لبعض دول الخليج خلال العام ٢٠١٨

انخفاض سعر برميل النفط بدولار واحد من دخل الصادرات	من الناتج المحلي %	عندما انخفض سعر برميل النفط الى ١٢ دولار	من الناتج المحلي %
٢٤٥	١.٦	١.٤	١٠.٧
٧١٠	٤.٥	٤.٥	١٥
٨٥٠	٥.٤	٥.٤	١٣
٢.٨٠٠	١٧.٩	١٧.٩	١٢.٨

المصدر: مجموعة من الباحثين، دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، اعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة من ٢٠١٨/٤/١١ (شباط) تحرير عماد عبد اللطيف سالم، ط١، بغداد، ايار، ٢٠١٩، ص٣٤٥. ويبين الجدول حساسية اقتصادات دول الخليج العربي لتقلبات اسعار النفط، بحيث ان انخفاض سعر برميل النفط بدولار واحد يؤثر في تخفيض الدخل او عوائد الصادرات القطرية على سبيل المثال بمقدار (٢٤٥) مليون دولار وبما يعادل (١.٦٪) من ناتجها المحلي الاجمالي، بينما عندما ينخفض سعر البرميل من النفط الى حوالي (١٢) دولار يتضرر الاقتصاد القطري بمقدار (١٤٠٠) مليون دولارا ونسبة (١٠.٧٪) من الانتاج المحلي الاجمالي. ويتضح مما

سبق ان التقلبات في اسعار النفط خلال المراحل المختلفة قد اصرت في مستويات الانتاج ومن ثم العوائد ويوضح الجدول (٢-٣) تطور انتاج النفط في دول الخليج وتأثير ذلك على مستويات عوائد النفط, اذ نلاحظ ان الانتاج يزداد مع ارتفاع الاسعار ولاسيما في سنوات الصدمة النفطية. الجدول (٢-٣) تطور انتاج النفط في اقطار الخليج العربي للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٩ الف برميل يومياً

الامارات	قطر	السعودية	الكويت	عمان	البحرين	السنوات
١٧٤٥.٠	٤٧٥.٥	١٠٢٧٠.٠	١٧٥٧.٠	٢٨٥.٠	٢٢١.١	١٩٨٠
١٥٤٠.٠	٤٢١.١	١٠٢٥٦.٠	١١٨٧.٠	٣٣٠.٠	٢٣٩.٨	١٩٨١
١٣٧٥.٠	٣٤٤.٥	٦٩٦١.٠	٨٦٢.٠	٣٣٨.٠	١٧٨.١	١٩٨٢
١٢٩٦.٠	٣١٥.٦	٤٩٥١.٠	١١١٧.٠	٣٩١.٠	١٧٧.٢	١٩٨٣
١٢٨٣.٠	٣٥٣.٠	٤٥٣٤.٠	١٢٢٩.٠	٤١٩.٠	٢٠٠.٩	١٩٨٤
١٢٦٠.٠	٣١٥.٢	٣٦٠١.٠	١١٢٧.٠	٥٠٢.٠	١٨٤.٤	١٩٨٥
١٥٩٤.٠	٣٥٥.١	٥٢٠٨.٠	١٢١٠.٠	٥٦٤.٠	٢٤٧.٠	١٩٨٦
١٦٠٣.٠	٣١٤.٩	٤٥٩٩.٠	١٠٧٢.٠	٥٨٨.٠	٢٤٥.٨	١٩٨٧
١٦٢٠.٠	٣٦٠.٤	٥٧٢٠.٠	١٢٨٦.٠	٦٢٥.٠	٢٣٩.٨	١٩٨٨
٢٠٢٤.٠	٤٠٣.٤	٥٦٣٥.٠	١٤٠٨.٠	٦٥١.٠	٢٤٩.٨	١٩٨٩
٢٢٨٣.٠	٤٣٣.٨	٧١٠٥.٠	٩٦٤.٠	٩٦٥.٠	٢٥٨.١	١٩٩٠
٢٦٣٩.٠	٤١٩.٦	٨٨٢٠.٠	١٨٢.٠	٧١٦.٠	٢٦٢.١	١٩٩١
٢٥١٠.٠	٤٩٥.٣	٩٠٩٨.٠	١٠٧٧.٠	٧٤٨.٠	٢٧٣.٥	١٩٩٢
٢٤٤٣.٠	٤٦٠.٣	٨٩٦٢.٠	١٩٤٥.٠	٧٨٥.٠	٢٤٢.٢	١٩٩٣
٢٤٨٢.٠	٤٥١.٤	٩٠٨٤.٠	٢٠٨٥.٠	٨١٩.٠	٢٤٤.٨	١٩٩٤
٢٣٦١.٨	٤٦٠.٩	٩١٢٧.٠	٢١٣٠.٠	٨٦٨.٠	٢٥٠.٧	١٩٩٥
٢٤٣٧.٥	٢٦٨.٠	٩٢٦٥.٠	٢١٢٩.٠	٨٩٧.٠	٢٦٠.٤	١٩٩٦
٢٥٦٦.٥	٧١٩.٤	٩٤٨١.٠	٢١٣٧.٠	٩٠٩.٠	٢٤٨.٥	١٩٩٧
٢٦٤٢.٥	٧٤٧.٣	٩٥٤٤.٠	٢١٧٦.٠	٩٠٩.٠	٢٤٨.٠	١٩٩٨
٢٥١٠.٥	٧٩٧.٠	٨٩١١.٠	٢٠٠٠.٠	٩١١.٠	٢٦٠.٢	١٩٩٩

المصدر:

١- محمد عبد ناجي, الفوائض المالية العربية وامكانية استثمارها في المنطقة العربية, مجلة النفط والتنمية, العدد العاشر, السنة الثالثة, تموز, ٢٠١٩.

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد, ٢٠١٨, ملحق (١٣.٦), ٣٢١.

٣- ٢٠١٩.

وعلى الرغم من ان دول الخليج العربي خلال مدة السبعينيات والى الوقت الحاضر حاولت تقليل الحجم النسبي لقطاع النفط في اقتصاداتها بواسطة تنمية الصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات, بحيث ازادت نسبة الصادرات غير النفط ضمن مجموع الصادرات, وانخفاض اسهام ايرادات النفط من مجموع ايرادات الحكومة بشكل عام (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ١٩٩٩, ٥٠) ففي السعودية مثلاً انخفضت نسبة عوائد النفط الى مجموع ايرادات الحكومة من اكثر (٩١٪) عام ٢٠١٠ الى اقل من (٧٨٪) عام ٢٠١٧. كما وتسببت اسعار النفط المتدنية التي شهدتها الاعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في انخفاض نسبة الصادرات النفطية الى ادنى مستوى وبلغت عام ٢٠١٨ ما يقارب (٥٦.٥٪) من مجموع الإيرادات (ESCWA, 2020: 49). وكذلك الحال في بقية دول الخليج العربي وان كان بدرجات متفاوتة. وعند مقارنة سعر البرميل من المنتجات النفطية المكررة في دول المجموعة الأوروبية (EC) لعام ١٩٧٠ والتي كانت (١١.٤٢) دولاراً, بينما الربح الصافي يقدر بنحو (٦.٠٧) دولاراً وان نصيب الدول المصدرة للنفط كان (١.٤٢) دولاراً بما يعادل (٢٣٪), بينما حكومات الدول المستهلكة للنفط

تحصل على (٤.٦٥) دولاراً وبما يعادل (٧٧٪). (عبد الله، ٢٠٢٠: ٢٥) ومن ملاحظة معدلات النمو البسيطة والمركبة يتبين ان الامارات وقطر والبحرين قد تصدرت دول الخليج في معدل النمو المركب لعوائد النفط والبالغة (٩.٦٨)، (٨.٨٠)، (٨.٣١) وعلى التوالي وكما مبين في الجدول أدناه. الجدول (٢-٤) معدلات النمو البسيطة والمركبة لعوائد النفط في دول مجلس التعاون الخليجي خلا المدة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)

الامارات	قطر	السعودية	الكويت	عمان	البحرين	السنوات
٠.٢٠٣١٨٢	١٦.٢١١-	٠.٩٠٢٧٣-	١٦.٢٩٨١-	١٥.٤٣١٥	-	٢٠١٥
					١٠.٠٨٢٩	
٣٠.٣٥٦٢١	٢١.٠٧٨٠٥	١٤.٦٤٣١٣	٧.٥٤٤٣٠٢	٤١.٨٢٨٦٦	-	٢٠١٦
					٢٥.٢٤٧١	
١٤.٢١١٢٥	٤.٣٨٦٥-	١٠.١٨٠٣-	٤.٢٩٣٨٦-	٤.٦٦٦٤١٣	-	٢٠١٧
					١.١٤٧٠٩	
٢١.٧٠٠٢-	٢.٧١٧٢٨-	٠.٥٤٣٥٦٣	٩.٣١٤٠٦١	٤٣.٢٢٥٧	-	٢٠١٨
					٢٩.٨٤٨٦	

Opec, Annual Statistical Bulletin 2003, CD Rome, 2019

ان الانتعاش الاقتصادي الذي يصاحب الارتفاع المفاجئ في الدخل، الناجم عن ارتفاع كبير في الاسعار العالمية لسلمة اساسية تشكل جزءاً هاماً من الدخل، او نتيجة لقفزة تكنولوجية كبيرة في احد القطاعات الصناعية، بحيث ان هذا الانتعاش من شأنه ان يكون له تأثير كبير على بنية الاقتصادات ذات العلاقة، وتكون مظاهر ازدهار بعض القطاعات وتباطؤ البعض الاخر، فالأولى تشمل القطاعات التي تنتج لاستهلاك الداخلي مثل قطاعات البناء والخدمات والثانية تشمل القطاعات التصديرية وخاصة الصناعة والزراعة، وقد اصطلح على تسمية هذه الظاهرة بالمرض الهولندي (The Dutch Disease) (بديري، ٢٠١٨: ٩) والجدير بالذكر ان (٦٥٪) من هذه العوائد استثمرت في قنوات سائلة وشبه سائلة مثل الموانع المصرفية والارصدة الذهبية والاجنبية لدى صندوق النقد الدولي، والاوراق التجارية والحكومية والاستثمارات القصيرة الأجل (الجميلي، ٢٠١٨: ٢)، مما جعل من هذه الاموال ظاهرة نقدية ومالية وبناءً على ذلك فان الدول المستهلكة استفادت من هذه الاموال كاستثمارات وايداعات داخل اقتصاداتها فضلاً عن انها مكنت من زيادة الطلب على السلع والخدمات من قبل البلدان النامية عبر اقراضها لأموال العربية المودعة في بنوكها (صبحي، ٢٠١٥: ١٧٥). وهكذا نجد ان اقتصادات دول الخليج العربي ارتبطت بالاقتصاد العالمي من خلال عملية التدوير للعوائد النفطية، ضمن اليات الاستثمارات العربية في الخارج. هذا وتشكل الاصول المالية (ودائع مصرفية واوراق تجارية وحكومية... الخ) ما نسبته (٦١٪) من حجم هذه الاموال (الجميلي، ٢٠١٩: ٢٢) واستناداً الى تقرير مركز دراسات الخليج العربي الاقتصادي لعام ١٩٩٩ والذي قدرت فيه اموال الخليج العربي المستثمرة في الخارج بـ (٧٣٠) مليار دولاراً منها (٣٦٥) مليار دولاراً في الاتحاد الاوروبي و(٣٦٥) مليار دولاراً اخرى في بقية دول وتجمعات العالم الاقتصادي الاخرى. (ابو جارور، ٢٠١٩: ٣٧) وجدير بالذكر ان قيمة هذه العوائد تأثرت سلباً نتيجة لموجة التضخم العالمي وتقلب الاسعار صرف العملات الدولية وعدم استقرارها واتجاه اقيامها نحو الانخفاض مما يترتب عليه حصول خسارة تتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية لهذه الاستثمارات وعوائدها. كما تعرضت الاستثمارات العربية في البورصات العالمية خلال العقود الماضية لعدة صدمات وبرز ازمة تعرضت لها هذه الاستثمارات هي الانهيار المفاجئ لأسعار الاسهم في بورصات نيويورك ولندن وطوكيو عام ٢٠١٧ حيث فقدت الدول العربية بفعل خسائر العملات الاجنبية وانهيار البورصات حوالي (٥٠) مليار دولاراً خلال اسبوع من (١٤ - ٢١) تشرين الثاني بما فيه يوم الاثنين الاسود (الجميلي، ٢٠١٩: ٢١)

المبحث الثاني المؤشرات الاقتصادية الكلية في دول الخليج

تقدر نسبة احتياطات النفط لدول الخليج حوالي (٥٥.١٪) من احتياطات الاوبك وحوالي (٤٥٪) من احتياطات العالم لعام ٢٠١٩ (Opec, 46: 2019) وان ضخامة انتاج النفط في دول مجلس التعاون، جعلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كبيرة، بحيث يحتل المرتبة الاولى بين القطاعات الاخرى ان الاعتماد المفرط على النفط يضع تلك الدول في وضع حرج اذ ترفع نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي والصادرات والاياردات العامة ومن ناحية اخرى فان التقلبات في اسعار النفط تنعكس بصورة كبيرة في تقلبات الناتج المحلي والانفاق الحكومي واياردات الصادرات. ان عوائد النفط تؤثر طردياً على مستوى الواردات من خلال توفير العرض النقدي بحيث يتيح لدول المجلس زيادة

العرض المحلي من السلع والخدمات هذا من جهة ومن جهة اخرى فان تأثير العوائد على الطلب المحلي من السلع والخدمات هذا من جهة ومن جهة اخرى فان تأثير العوائد على الطلب المحلي يأتي بصورة غير مباشرة من خلال مستوى الانفاق العام اذ بزيادة الانفاق العام يزداد الطلب المحلي المتأثر طردياً بحجم عوائد النفط بطريقة غير مباشرة. كما تعتمد اقتصادات دول الخليج العربي اعتماداً كبيراً على انتاج وتصدير النفط ويظهر ذلك جلياً من خلال تأثير الاسعار والعوائد في مؤشرات الاقتصاد الكلي وعلى سبيل المثال فان ارتفاع السعر الرسمي لبرميل النفط الخام من (١.٣) دولاراً عام ١٩٧٣ الى (١٠.٤) عام ١٩٧٤ وذلك حققت عائداً اكبر للسعودية التي هي اكبر دول الخليج العربي فقد ازداد انتاجها بنحو مليون برميل (من ٧.٦ الى ٨.٥ مليون برميل) الا ان اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية ارتفع من (٨.٧) مليار دولار عام ١٩٧٣ الى (٣٢.٢) مليار دولار عام ١٩٧٤ (حميد، ٢٠١٨: ١٤٥) ولأجل القاء الضوء على ام المؤشرات الكلية في هذه الدول وتبسيط الضوء على واقع هذه المؤشرات نوضح ما يأتي:

١- النمو الاقتصادي

اظهرت الاديبيات الاقتصادية اتفاقاً عاماً حول صعوبة تحديد معنى النمو الاقتصادي من حيث مداه الزمني او تغيره مع حصول تقدم تكنولوجي وتأتي هذه الصعوبة من كونها تخضع لعدة متغيرات معقدة. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطربة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي اي تزايد نصيب الفرد من الدخل الحقيقي اي تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد ان يتعافى الاقتصاد من حالة الكساد لذا فان الزيادة تعتبر دورية Cyclical. (ايد جمان، ٢٠١٨: ٤٥٥) بينما يرى اخرون ان الارتفاع المتزايد في الدخل الحقيقي للفرد حاصل من جراء تحسين وسائل الانتاج وتجديدها باستمرار (القطيني، ٢٠١٩: ١٨) بمعنى زيادة الامكانيات او الطاقات الانتاجية والتي تقاس عادة بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والصافي وتتحدد مصادر النمو بثلاثة مصادر رئيسية والتي هي التقدم التقني اولاً وزيادة الموارد الانتاجية (خاصة رأس المال) ثانياً وزيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد (تقليص حجم الهدر) ثالثاً (العيسى، ٢٠١٥: ٤١) ويعد النمو الاقتصادي احدى المتطلبات الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم في بحثها المتواصل لبلوغ مستويات عالية من خلال ما متاح لديها من موارد حسب ما يشير نيكولاس فان تفسير النمو ليس مجرد الزيادة في الدخل القومي الحقيقي وانما يتضمن الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي للفرد (Capita income) من خلال ما يتحقق من زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد (Nicola, 2011: 122 – 133) ويتبين من المفاهيم السابقة ان الاصعب من تحقيق النمو الاقتصادي هو استمراره والمحافظة عليه وهذا ما ينطبق على معظم دول الخليج العربي التي حققت نمواً اقتصادياً مرتفعاً في عقد السبعينات بعد ارتفاع اسعار النفط الخام الا ان عقدي الثمانينات والتسعينات انعكست سلباً عليها (اليوسف، ٢٠١٩: ٨٤) فحسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٩ فان الدول المنتجة للنفط الخام من ضمنها دول الخليج تراجعت فيها معدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي وحققت نمواً متواضعاً في دخل الفرد الحقيقي في دول الشرق الاوسط لم يطرأ عليها اي زيادة ملحوظة في المدة ٢٠١٩ – ٢٠١٠ مقارنة بمعدل نموه السنوي الذي يعادل (٣.٦٪) و (٣.١٪) في دول الشرق الاوسط ومعظم الدول النامية على التوالي (imf, 2019: 65) واغلب الدول التي تراجعت فيها الانتاجية الكلية هي الاقتصاديات النفطية في الشرق الاوسط (abed and david, 2019: 6-8) وبصورة عامة فان عدم استقرار عوائد النفط له اثر بالغ في معدلات النمو لبلدان مجلس التعاون الخليجي اذ ان الزيادة في العوائد ساهمت في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الاستثمارات والعكس صحيح وكما مبين في الجدول (٦) - (٢).

الجدول (٦-٢) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)

السنوات	بحرين	عمان	كويت	سعودية	قطر	امارات
٢٠١٥	٢.٦	٦	١٩.٤-	٦.٥	١-	٢٦.٤
٢٠١٦	٣.٢٩	١٤.٥	٤.٣-	٤.٣-	٢.٢-	٢.٤-
٢٠١٧	٤.٦	٨.٤	٣.٣	٨.٣	٢.٧	١٧.٨
٢٠١٨	١١.٧	٤.٨	١.٤	٠.٢	٢.٩	٧

International Monetary Fund, CD (2019), International Financial Statistic, Washington 1995.

وتشير بيانات الناتج المحلي الاجمالي في دول المجلس وبالأسعار الجارية خلال العام ٢٠١٤ انها حققت نمواً بلغ (٢٠.٢٪) اذ بلغ (٤٧٢) مليار دولار نهاية العام نفسه وتتفاوت دول المجلس بالنسبة لمعدلات النمو المتحققة فقد كانت قطر بالمرتبة الاولى وبمعدل نمو بلغ نسبته

(٣٩.٣٪) ويعود السبب لهذه الزيادة في دول المجلس الى اتجاه اسعار النفط نحو الارتفاع على مستوى العالم اذ بلغت ضعف ما كانت عليه بحيث سجلت ارقاماً قياسية عندما بلغ سعر البرميل (٥٥) دولاراً عند منتصف اكتوبر ٢٠١٤ وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي وخاصة في الولايات المتحدة والصين ليصل الى (٨٢.١) مليون برميل/ يوم (الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج ٢٠١٥) كما ان مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي مرتفعة بشكل واضح وما زال يشكل انتاج وتصدير النفط المكون الاساسي للدخل المحلي والمصدر الرئيسي لتمويل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الغالبية العظمى لدول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغ متوسط المساهمة لقطاع النفط والتعدين الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) الى (١٧٪) في البحرين و(٢٨.٤١) في الكويت و(٢٨.٦٨) في الامارات (٢٣.٨٩) في السعودية و(٣٤.٧١٪) في عمان و(٤٦.٥٪) في قطر (الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، ٢٠١٩)

٢- عرض النقد

يعرف عرض النقد بصورة عامة بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة (الدليمي، ٢٠٠٠: ١٠٦)

يختلف الاقتصاديون في تحديدهم لما يجب حسابه او استبعاده عند تعريف عرض النقود وعلى هذا الاساس يعرف (m1) عرض النقد الضيق على انه مجموعة من العملات المعدنية والعملات الورقية والودائع تحت الطلب والودائع الاخر القابلة للسحب بشيك بينما (m2) او التعريف الموسع لعرض النقد على انه اضافة اشباه النقود الى (mq) التي تتكون من ودائع التوفير والودائع قصيرة الاجل لدى الجهاز المصرفي حيث ان مصطلح اشباه النقود يتضمن الاصول المالية التي لا تستخدم مباشرة في شراء السلع والخدمات الا انها عالية السيولة بحيث يمكن تحويلها بشكل سريع الى نقود او ودائع تحت الطلب بينما (m3) المفهوم الاوسع او الاكثر اتساعاً لعرض النقود فانه يتضمن اضافة (m1) و (m2) جميع الودائع التي تمتلكها مؤسسات الادخار البنكية التي تعطي فوائد اعلى من الفوائد البنكية وتختلف بعض الانظمة النقدية في مكونات عرض النقد الاخرى تبعاً لحجم تطور النظام النقدي والمصرفي في (حاتم، ٢٠١٩: ١٩٧) ونظراً لتعدد الاصول التي تقوم بدور السيولة ومخزناً مؤقتاً للقدرة الشرائية فان العديد منها يصلح لان تكون مكوناً من مكونات التعريف الاوسع لعرض النقود فلا توجد قواعد نظرية مقنعة لرسم خط بين مجموعة من الاصول والمجموعات الاخيرة (باري سيجل، ٢٠١٩: ٦٢) وبصورة عامة يمكن القول ان البلدان النامية تتميز بارتفاع نسبة العملة في التداول الى عرض النقد ويعني ذلك ان العملة في التداول تشغل في هذه البلدان المركز الذي تشغله الودائع المصرفية في البلدان المتقدمة ويظهر من الاعمال المصرفية وطبيعة السيولة في البلدان النامية ازدياد الطلب على العملة المتداولة في فترة التوسع الاقتصادي وانخفاضها في حالة الانكماش والتي تعني ان نسبة العملة في التداول الى الناتج المحلي تتعرض لتغيرات كبيرة في المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية ويدل هذا على اهمية استعمال العملة في البلدان النامية كوسيلة تداول بقدر استعمالها كوسيلة ادخار ومن ناحية اخرى يظهر ان نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية انها نسبة منخفضة وتبقى ثابتة نسبياً في المدى القصير وهذا ناتج عن كون النقود في هذه البلدان تستعمل غالباً لأغراض المعاملات التي تتغير بنسبة التغير في الدخل ويقل الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة او المضاربة اذ ان ضعف الاسواق المالية والنقدية والهيكلي غير المتكامل للاستثمار يدفع بالأفراد الى الاستثمار بالعقارات وشراء الاسهم والسندات و السلع الاستهلاكية الدائم واكتناز المعادن الثمينة وهذا كله يدل على ان العملة في التداول انعكاس لنمط السيولة ولمستوى الناتج الاجمالي في هذه البلدان. ويتضح مما سبق ان الزيادة في معدلات النمو في عرض النقد في منتصف السبعينات يعود بالاساس الى العديد من الاحداث المالية والاقتصادية التي شهدتها دول الخليج العربي خلال تلك الفترة اذ ان زيادة اسعار النفط وانتاجه في هذا البلدان ادى الى ارتفاعات كبيرة في الايرادات المالية الامر الذي نجم عنه زيادة الانفاق الحكومي الاعتيادي والتنموي مما ادى بدوره الى معدلات عالية من النمو في عرض النقد. بينما انخفاض معدل نمو عرض النقد في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات وبالرغم من ارتفاعه خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ في معظم بلدان التعاون الا انه لم يصل مستواه الذي بلغه في منتصف السبعينات اذ ان الانخفاض في متوسط نسب النمو في عرض النقد بمعناه الضيق والواسع في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مقارنة بالفترات اللاحقة والذي يعود الى السياسة الانكماشية التي اتبعتها معظم حكومات مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الضغوط التضخيمية المحلية وخصوصاً بعد ارتفاع الحاد في الايرادات النفطية الامر الذي دفع حكومات هذه البلدان الى تخفيض الانفاق الحكومي وكذلك انخفاض معدل نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص خصوصاً ان تباطؤ معدل نمو هذا القطاع ادى الى هبوط الطلب على الائتمان المصرفي مما تترتب عليه انخفاض واضح في معدل نمو عرض النقد في معظم هذه البلدان لفترة الثمانينات من القرن الماضي. اضافة الى ان عمليات القطاع النفطي بما فيه زيادة الاستثمار والایداعات في الخارج تمارس تأثيراً انكماشياً في السيولة المحلية حيث ان جزءاً كبيراً من هذه السيولة يتسرب الى الخارج اما

لتسديد قيمة الواردات من السلع والخدمات او لاقتناء الاصول الاجنبية، كما ان ارتفاع عوائد الاستثمار في الخارج ارتفاعاً حاداً أدى الى تسارع معدلات تحويلات الرأس مالية نحو الخارج وبالتالي زيادة الضغوط على سيولة البنوك التجارية، كما ان الركود الاقتصادي العالمي آنذاك وضعف الطلب في تلك الفترة على اسواق النفط العالمية أدى الى انخفاض ملموس في حجم عائدات البلدان الخليجية من صادرات النفط الامر الذي أدى الى تباطؤ معدلات نمو السيولة المحلية (مؤسسة النقد العربي، ٢٠١٣: ٣٧ - ٤٤)

٣- اسعار الصرف

ان نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الاجنبية او بالعكس، والذي يتحدد على ضوء تقاطع منحني عرض العملة مع منحنى الطلب عليها له اهمية وعلاقة وثيقة بميزان المدفوعات فاذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما اكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك الى ارتفاع اسعار سلع ذلك البلد مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها وحدوث اختلال في ميزان المدفوعات بينما تحديد سعر صرف العملة بأقل من قيمتها الحقيقية سيؤدي الى توسع الصادرات مقابل انخفاض الواردات وحدوث اختلال في الميزان لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخيمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان (العباس، ٢٠١٩: ٤) واكدت الابدات الاقتصادية من ان سغر حجم الاقتصاد وكبر درجة الانفتاح على العالم ودرجة الاندماج المالي وارتفاع التركيز الجغرافي للتجارة كلما تبنت الدولة سياسة تثبيت سعر الصرف، وهو ما ينطبق على دول الخليج التي اتخذت اسعار صرف ثابتة للعملة المحلية، باستثناء الكويت التي اعتمدت على سلة من العملات (تقرير الاقتصاد العربي الموحد، ٢٠١٩: ١٤٨)

وكما هو معروف ان اسعار الصرف تتأثر بالعديد من القنوات منها معدلات تضخم معدلات النمو وميزان المرفوعات الى جانب عرض النقد واسعار الفائدة والموازن العامة فبالنسبة الى قناة التضخم فان ارتفاع معدلاته الداخلية (داخل الدولة) تؤثر في القوة الشرائية للعملة المحلية وتدفعها نحو الانخفاض ومن ثم تدهور اسعار صرفها، وبذلك فان المستوى العام للأسعار لها اهمية كبيرة في التأثير على اسعار الصرف (علي وحبيب، ٢٠١٦: ٧) وكذلك فان حركة علاقات مع العالم الخارجي من خلال ميزان المدفوعات هي الاخرى احدى القنوات المؤثرة على اسعار الصرف من خلال التوازن والاختلال في موازين مدفوعاتها، فعند وجود حالة عجز لبلد ما يزداد الطلب على العملة الاجنبية لسد فجوة العجز، مقابل انخفاض الطلب الاجنبي على العملة المحلية للبلد المعين وفي النهاية تدهور اسعار الصرف، والعكس صحيح في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات (زكي، ٢٠١٧: ٥٢)

كما اثبتت الدراسات التي اجريت على ٩٣ دولة نامية خلال الفترة (٢٠١٨ - ٢٠١٩) ان قرار اختيار سعر الصرف يعكس في طياته العديد من المؤشرات الاقتصادية السياسية حسب درجة اهميتها، ولعل من اهم تلك المؤشرات التي اثبتت الدراسات قوة تأثيرها في تحديد نظام سعر الصرف (النوري، ٢٠١٩: ٤)

١. الحجم الاقتصادي للدولة: مقياساً بمستوى الناتج القومي الاجمالي.
٢. درجة الانفتاح: مقياساً بنسبة الواردات الى الناتج القومي (او قيمة الواردات والصادرات الى الناتج القومي).
٣. درجة الاندماج المالي: ويقاس بإجمالي الاصول الاجنبية لدى الجهاز المصرفي لدى عرض النقد.
٤. معدل التضخم: ويقاس بالفرق المطلق بين معدل التضخم المحلي والمعدل المتوسط للتضخم في دول التبادل التجاري الرئيسية.
٥. نمط توزيع التجارة الخارجية (درجة تركيز التجارة): ويقاس بنسبة التجارة (صادرات + واردات) مع اكبر شريك تجاري الى حجم التجارة الكلية للدولة.

ويلاحظ ان موازين مدفوعات دول مجلس التعاون الخليجي عموماً تعاني من تذبذب ملحوظ فعلى سبيل المثال لا الحصر فان دولة مثل الامارات التي تتمتع بميزان مدفوعات ايجابي حيث بلغ الفائض (٢٢٩.٧) مليون دولار عام ٢٠١٥ ترى ان هذا الميزان يزداد الفائض الى (٢٣٤.٦) عام ٢٠١٦ حين ان دولة مثل قطر التي تتمتع بميزان موجب (٧١٨.٩) مليون دولار عام ٢٠١٥ نرى ان هذا الميزان الموجب ينخفض عام ٢٠١٦ الى (٩٩.٥) مليون دولار ثم يرتفع الى (٢٦٧.٣) مليون دولار عام ٢٠١٧ لينخفض عام ٢٠١٦ الى عجز (-٨٣٧) مليون دولار ونرى الحالة نفسها في السعودية التي تتمتع بميزان مدفوعات بلغ (١١٨٤) مليون دولار عام ٢٠١٦ الا انه ينخفض في العام ٢٠١٧ الى (-١٩٦) مليون دولار ثم يرتفع الى (٣٢٤.٥) مليون دولار عام ٢٠١٨ ويستمر بالارتفاع ليبلغ (٧١٠.٦) مليون دولار عام ٢٠١٩ الا انه يزداد حتى يصل الى (٢٠١٨) مليون دولار في العام ٢٠٢٠ والامر نفسه ينطبق على باقي دول الخليج، وتعزي الاسباب في ذلك الى الاتي:

١- الحروب المتوالية التي عاشتها المنطقة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، (١٩٩١)، (١٩٩٩)، (٢٠٠٣) والتي انعكست بآثارها بشدة على هذه المنطقة وخاصة الكويت والسعودية.

٢- تقلبات اسعار النفط هذه التقلبات عكست اثارها على موازين المدفوعات دول المنطقة سيما وان معظم صادراتها تعتمد على النفط الذي يشكل المورد الاول بين هذا الصادرات حيث تمثل ايرادات النفط (٧٧.٨٤٪) من مجموع الايرادات لعام ٢٠٢٠ في دول الخليج العربي.

٣- لم تبلغ هذه الدول درجة التقدم التي تؤهلها لامتلاك قاعدة صناعية زراعية تكون بديلاً حقيقياً عن النفط لذا فان اي اضطراب يمس هذا المورد الاقتصادي يكون تأثيره ثقیلاً على موازين مدفوعاتها. وجدير بالذكر ان الزيادات في ايرادات الصادرات النفطية للدول المنتجة لا ترجع الى زيادة مقابلة في هيكل الانتاجية او حجم التراكم الرأسمالي ولكن نتيجة لتحسن معدلات التبادل التجاري الخارجي لمصلحة صادرات النفط بسبب ارتفاع اسعارها في عقد السبعينات ومطلع الثمانينات على سبيل المثال وتراكم فوائض في موازين المدفوعات للبلدان الخليجية المنتجة للنفط ومن ثم تحويل جزء منه الى اصول مالية او ادوات دين في ذمة الدول الاخرى اسهمت بدور فاعل في تمويل عجز موازين مدفوعات الدول الصناعية (النجفي، ٢٠١٩: ٣٨)

٤- معدل التضخم

يعبر التضخم عن حالة من الاختلال في الاقتصاد القومي، تتسم بوجود ميل راسخ عند المستوى العام للاسعار بالارتفاع على مدار الزمن (حاتم، ٢٠١٩: ١٩٧) او الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار. وعادة يتم التعبير عن معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية او كاحدى مؤشرات التوازن الداخلي لمقابلة العجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية حيث ان ارتفاع معدلات التضخم ذو تأثير مباشر على سياسات التسعير وتكاليف الانتاج والارباح ورأس المال اضافة الى اعتبارها كمؤشر لدرجة الاستقرار السياسي وخاصة في البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الى جانب اثره في تشويه النمط الاستثماري من خلال التركيز على الاستثمار في الاجل القصير والابتعاد عن الاستثمارات المنتجة ذات الامد الطويل (الربيعي، ٢٠١٩: ١٢) وهناك اختلافات بين وجهة نظر النقديين والكينزيين فيما يخص التضخم فالمجموعة الاولى يرون ان التضخم دائماً وفي جميع الاحوال ظاهرة نقدية من خلال النمو المرتفع في العرض النقدي الذي يؤثر في الطلب الكلي بينما المجموعة الثانية لا يختلفون عنهم ولكن يذكرون ان النمو السريع في العرض النقدي يترتب عليه زيادة في المستوى العام للاسعار وباستمرار وبمعدل مرتفع مولد التضخم في النشاط الاقتصادي (الناقة، ٢٠١٨: ١٦٣) وضمن اجراءات السياسة النقدية للدولة هي اتباع سياسة نقدية انكماشية او توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد وان اغلب دول الخليج تسعى لتطبيق سياسات برامج اصلاح الاقتصادي وخاصة السياسات النقدية والمالية التي شأنها السيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية او الخارجية اضافة الى استقرار اسعار الصرف والتي من شأنها الحد من تأثير ارتفاع الاسعار العالمية للواردات على تكلفتها بالعملة المحلية وعلى اسعارها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٥: ١٨) وتعد المعدلات المنخفضة للتضخم احدى الغايات التي تسعى من اجل تحقيقها الاقتصاديات المختلفة في تطورها الاقتصادي.

٥- حجم التوظيف:

ان مؤشر حجم التوظيف او الاستخدام يشير الى عدد المستخدمين او عند الساعات التي يعملون خلالها والتي بذلوا لقائهم جهودهم المستطاع لانتاج سلعة او مجموعة من السلع او الخدمات خلال مدة محددة (المهر، ٢٠١٨: ٧) ويتأثر المؤشر بالعديد من العوامل كالإنفاق الحكومي وعدد السكان والانتاجية لكل عامل اضافة الى العوائد او الايرادات النفطية وان تأثير الاخيرة قد انصب على مختلف اوجه قيادة الحياة الاقتصادية وان هذه التغيرات قد اقترن بزيادة مستوى الدخل الفردي وزيادة فرص العمل من خلال زيادة الانفاق العام وبالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية التي يتم توفيرها عن طريق الاستيراد مما شكل عبئاً على عملية التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي (عثمان، ٢٠١٩: ٢٢) وتمارس العوائد النفطية تأثيراً على نظام الاستخدام من خلال تحويل الثروات الطبيعية الى قوة عمل عالية الكفاءة تتمتع بالمهارة والتعليم اللازم لتسيير الاقتصاد ومواجهة حدة التقلبات التي تنتاب طبيعة العوائد في القطاع النفطي حيث ان رفع مستوى الانتاجية للعمل اصعب بكثير من تهيئة البيئة المادية. وتعد الاجور والاسعار احدى اليات التغذية العكسية بين المتغيرات الاقتصادية المالية والعينية فمثلاً التغيرات في مستوى الدخل المتاح للانفاق تؤثر على مستوى الطلب الكلي ومن ثم على حجم النشاط الاقتصادي وعند ارتفاع مستويات الاسعار (معدلات التضخم المتوقعة) والتي تنعكس سلباً على مستوى الدخل المتاح وانخفاض الطلب الفعلي ويؤثر ذلك سلباً على مستوى الناتج المحلي وعلى كل من مستويات الاسعار والاجور (عوض، ٢٠١٩: ٢١)

١- مفهوم النظام الشرق اوسطى الجديد

يهدف نظام الشرق الاوسط المطروح اعادة صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، واقامة ترتيبات امنية وسوق مشتركة اقليمية لخدمة الاهداف والمصالح الامريكية والصهيونية في المنطقة. فالمشروع او النظام الشر اوسطى يجري تصميمه في خارج المنطقة وسيفرض من خارجها وخاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق لإعادة صياغة الوطن العربي والمنطقة انطلاقاً من ميزان القوى والواقع الجديد وحسب اسس جديدة تخدم المصالح الامريكية في المنطقة وفي العالم. ومن المؤلم حقاً ان الواقع القائم بأبعاده العربية والاقليمية والدولية ربما يشكل حالياً فرصة ملائمة لرسم الخريطة الجديدة والاسوأ من خريطة سايكس - بيكو اذ تم انقاذ الولايات المتحدة من مأزقيها في العراق وفلسطين. ترى الولايات المتحدة الامريكية ان حل ازماتها الاقتصادية ونجاحها في امركة العالم، وصراعها الاقتصادي مع اوربا واليابان، يتطلب اقامة النظام الاقليمي الجديد امتداداً لمصالحها وضماناً لمخططاتها والسيطرة المطلقة على النفط ومنابعه وممراته واسواقه واسعاره لإعادة النمو والتطور للاقتصاد الامريكي. (الاحمدي، ٢٠١٧: ٦٨) ان الخريطة الجديدة للمنطقة لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط وانما تمتد لتشمل السيطرة على البعد الاقتصادي فقط وانما تمتد لتشمل السيطرة على الوطن العربي عن طريق القواعد العسكرية الامريكية والتحكم بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى التحكم بالمناهج والكتب الدراسية وكتب الدين الاسلامي للمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية. ان التحليل الدقيق للنظام الاقليمي الشرق اوسطى المطروحي يبين بجلاء الدور (الاسرائيلي) فيه، والمصالح الكبرى التي تجنيها (اسرائيل) منه لحل جميع ازماتها المستعصية الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية. ان الصراع على ثروات وهوية المنطقة وطابعا العربي الاسلامي والمخططات الامريكية هي حجر الزاوية وجوهر صياغة النظام الاقليمي الجديد في المنطقة. عندما بدأ الاستعمار الاوروبي يضع الخطط لتقاسم مناطق النفوذ في اسيا وافريقيا خططوا لتكبيك هذه البلدان واعادة تركيبها جغرافيا لضعافها وتسهيل السيطرة عليها. واوجدت دول اوربا الاستعمارية مصطلحات الشرق الادنى والشرق الوسط والشرق الاقصى، وذلك انطلاقاً من قرب او بعد هذه المناطق عن اوربا فاطلقوا على المناطق البعيدة عن اوربا والممتدة من الهند غرباً بالشرق الاقصى، وعلى المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط "الشرق الادنى" واصبحت المنطقة التي تتوسط الشرقيين الاقصى والادنى تعرف بمنطقة الشرق الاوسط، ولكنهم اختلفوا حول تعيين حدودها.

الشرق الادنى: ويشمل البلدان الواقعة شرق البحر الابيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر وجزيرة قبرص. ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥٠) جراء ضعف الامبراطورية العثمانية تصاعد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطقها. الشرق الاقصى: بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر اي منذ عام (١٧٥١) عندما حولت بريطانيا الهند كمرکز لها للعبور الى بقية البلدان الاخرى. ويشمل هذا المصطلح شرق اسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الاجزاء من الصين. ويشمل: الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي... (المبروك، ٢٠١٦: ص٤٨) الشرق الاوسط: برز هذا المصطلح مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة ويشمل منطقة تشكل امتداداً للشرقيين الادنى والاقصى، وهي اغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن، وتتمتع بمركز استراتيجي هام بين القارات الثلاثة اوربا واسيا وافريقيا. وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وايران وافغانستان. وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ٢٠١٨ بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً الى ايران شرقاً، ومن سوريا شمالاً الى اليمن جنوباً. وعرفه اخرون بانه يضم جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية وايران. ويضم اليه المتخصصون في الولايات المتحدة الحبشة وباكستان وافغانستان والدول الاسلامية المستقلة حديثاً في اسيا الوسطى. ويؤكد الباحثون العرب ان المصطلح سياسي النشأة والاستعمال ولا ينبع من سمات المنطقة السياسية او الثقافية او الحضارية او الديموغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولاً غير عربية. ويقوم التصور الغربي للشرق الاوسط على افتراض ان المنطقة ما هي الا عناصر عرقية مركبة تتألف من خيط من الطوائف والشعوب والقوميات، وان الاهداف التي يرمي اليها التصور الامريكي والاوروبي يقوم على رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية واضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني. ولم تستقر بعد البلدان التي يشملها الشرق الاوسط، اذ يعمل الاستراتيجيون في الدول الامبريالية على توسيعه ليضم ويشمل البلدان العربية، باستثناء السودان والصومال، وباكستان وجمهوريات اسيا الوسطى، وبدأ مصطلح الشرق الادنى بالاختفاء تدريجياً لصالح مصطلح الشرق الاوسط.

٢- بروز مصطلح الشرق الاوسط

نظراً لأهمية فلسطين التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجي بين اسيا وافريقيا، بين بلدان المشرق والمغرب العربي قرر الاستعمار البريطاني اقامة كيان (اسرائيل) في فلسطين، قلب الوطن العربي كنقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وارادتها، وكاسفين لفصل البلدان العربية الاسيوية عن البلدان الافريقية. وبذلك الشرق اوسطية مصطلح سياسي النشأة والاستعمال، ولا ينبع من سمات المنطقة وطبيعتها السياسية او الثقافية او الحضارية. ويرمي الى اضعاف الشرعية على اكيان الصهيوني في فلسطين العربية وتولييه قيادة المنطقة والقضاء على الوحدة العربية والاحزاب والحكومات القومية، وهو صهيوني - استعماري النشأة لخدمة الاهداف والمصالح الصهيونية والامبريالية. كتب تيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة عام ١٨٩٧ في يومياته يقول بوجوب "قيام كومونولث شرق اوسطى يكون لدولة اسرائيل شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية" (سلامة، ٢٠١٨: ٩٥) وبرز ضابط البحرية البريطانية (الفرد ماهان) مصطلح الشرق الاوسط في مقال كتبه في الاول من ايلول عام ١٩٠٢ في لندن، ثم استخدمه (فالتاين شيرول) مراسل التايمز اللندنية في تشرين الاول عام ١٩٠٢، ١٩٠٣ في سلسلة من المقالات تحت عنوان "المسألة الشرق الاوسطية" تم اصدارها في كتاب عام ١٩٠٣. صدر عام ١٩٠٧ في لندن تقرير كامبل بنرمان، وزير المستعمرات انذاك والذي وضعه مؤتمر عقده مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، وبمشاركة عدد من السياسيين الاوروبيين وتناول الوضع في المنطقة العربية وجاء فيه. يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الكبيرة (السيد، ٢٠١٥: ٤٧) ويتسأل التقرير عن مصير المنطقة اذا انتشر فيها التعليم والثقافة ويجب ان يحدث ذلك فسوف تحل الضربة القاضية بالامبراطوريات القائمة. ووضع المؤتمر الاستعماري المذكور المخططات والوسائل الكفيلة لأضعاف الوطن العربي وتسهيل السيطرة عليه وعلى شطانه واحتواء ارادته وطاقاته وثرواته ومنع تطوره وتقدمه ووحدته. وحدد الوسائل والاساليب للوصول الى ذلك بما يلي: (Afredk, 1977: 33)

اولاً: اقامة حاجز بشري غريب وقوي مانع يفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي، واقامة قوة قريبة من قناة السويس عدوة لشعب المنطقة وصديقه للدول الاوروبية.

ثانياً: العمل على تجزئة الوطن العربي الى دول وكيانات متعددة.

يهدف الى اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، والسيطرة على الموقع الجيوستراتيجي الهام للوطن العربي وعلى قناة السويس، ونهب ثرواته الطبيعية والحيلولة دون تطوره ودون تحقيق الوحدة العربية.

بدأت الصهيونية تعمم هذا المصطلح - مصطلح الشرق الاوسط- بدلاً للوطن الواحد والشعب الواحد والامة الواحدة، نظراً لانه ملتقى القارات الثلاث ويشرف على اهم الممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب والخليج، وخليج العقبة ومضيق هرمز، ويخترن اكثر من ثلثي احتياطي النفط. احتلت المنطقة مكانة هامة في التنافس الاستعماري بين دول اوروبا الاستعمارية وبالتحديد بين بريطانيا وفرنسا من اجل السيطرة على الهند (المسماة بدرة التاج البريطاني). وجاءت حملة نابليون الى الشرق في هذا الاتجاه ولكنها فشلت امام اسوار عكا فعاد الى فرنسا. وتظهر في لندن عام ١٩٠٩ كتاب بعنوان: مشاكل الشرق الاوسط لمؤلفة هاملتون وضح فيه اهمية المنطقة لأوروبا والعالم، بضرورة السيطرة عليها، واعلن الحاكم البريطاني على الهند اللورد كيرزون عام ١٩١١ وإدارة خاصة للشرق الاوسط، وكلفها بالاشارة على شؤون فلسطين وشرق الاردن والعراق. واقترح الراهبي فلاديمير جايبوتسكي عام ١٩٢٢ مشروعاً لإقامة سوق شرق اوسطية. وحددت الحركة الصهيونية عام ١٩٤٢ اهدافها التوسعية وسيطرتها الاقتصادية على الوطن العربي في مؤتمر بتمور الصهيوني. الذي يعتبر اهم مؤتمر صهيوني بعد المؤتمر التأسيسي في بازل على الشكل التالي: (اقامة قيادة يهودية للشرق الاوسط بأكمله في ميداني السياسة والسيطرة الاقتصادية) ووضع الصهاينة دراسات ومذكرات حول "الشرق الاوسط" في عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢، وانجزوا مشروعاً صهيونياً "للشرق الاوسط" لمواجهة الكتاب الابيض لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ويتضمن المشروع العمل على قيام تعاون سياسي واقتصادي يمنع التصادم بين العرب واليهود ودمج فلسطين وبقية بلدان المشرق العربي. وقد غرست بريطانيا والولايات المتحدة فكرة الشرق اوسطية في صلب السياستين الامريكية والبريطاني خلال الحرب العالمية الثانية. طرحت فكرة التعاون الاقتصادي بين بلدان منطقة الشرق الاوسط الاول في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٥م، وذلك في اجتماع عقد بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الامريكية والبريطاني في لندن، بمقر وزارة الخارجية البريطانية للتباحث في تسوية وضع الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لضمان مصالح البلدين في المنطقة والهيمنة عليها. (mass, 2015)

فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الامريكية والقائمة على تهجير اليهود الى فلسطين العربية واقامة اسرائيل فيها، وتحويلها الى قاعدة صناعية متطورة لتكون حيز الزاوية في المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط. ظهرت "الشرق اوسطية" كفكرة "اسرائيلية" لأول مرة في وثيقة اصدرها "اتحاد اليهود" بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٨ وتضمنت "التصاق فلسطين في اتحاد شرق اوسطى واسع" ووقعها عن اللجنة التنفيذية للاتحاد المذكور: يهودا ماغنس، مارتن بوهر، ديفيد سيناتور، جيرت ويليم وايزل مولهو. وضعت الصهيونية وبريطانيا مخططاً لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين العربية من خلال: (النسور، ٢٠١٤: ١٠١)

أولاً: تهجير اليهود الى فلسطين واستيطانهم فيها وترحيا العرب عنها وتوطينهم في البلدان العربية وتحقيق الاستعمار الاستيطاني عن طريق المجازر الجماعية والحروب العدوانية وبناء المستعمرات اليهودية.

ثانياً: الانطلاق من الامر الواقع الناتج عن استخدام القوة والاحتلال والاستعمار الاستيطاني والمفاوضات لفرض اتفاقات اذعان على بعض الاطراف العربية. وولد تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين العربية، تحدياً مصيرياً للعرب والمسلمين كافة، واحداث انقطاعاً في التواصل الجغرافي العربي واستنزافاً في الموارد الاقتصادية للبلدان العربية، واصبح الكيان الصهيوني ادارة عسكرية في يد الدول الاستعمارية للحيلولة دون وحدة العرب وتطورهم ولاذلالهم واخضاعهم والسيطرة عليهم وعلى ثروتهم اقترح بن غوريون اول رئيس وزراء للكيان الصهيوني على الرئيس الامريكى ايزنهاور بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤ في رسالة وجهها اليه "اقامة سد منيع ضد المد الناصري (اي التيار القومي) وللوقوف امام التوسع السوفيتي من (اسرائيل) وتركيا وايران"

فشلت جميع المساعي الامريكية والبريطانية في فترة الخمسينيات في اخضاع البلدان العربية للهيمنة الامبريالية. ففشل حلف السنو وحلف بغداد، ومشروع جونسون للتعاون المائي بين الاردن و(اسرائيل) ومشاريع التوطين، ومبدأ ايزنهاور، نظرية الفراغ للحلول محل فرنسا وبريطانيا في المنطقة. ان مفهوم العروبة، والامة العربية، والدولة العربية الواحدة اقدم بكثير من مفهوم الشرق اوسطية وتعود جذوره الى اعماق التاريخ في المنطقة.

٣- التعاون الاقليمي في مجال المياه والسياحة

تتطلب التصورات (الاسرائيلية) للنظام الاقليمي في الشرق الاوسط من ان (اسرائيل) المركز والقائد للنظام الاقليمي والمستفيد الاول منه، وذلك لكي تحكم سيطرتها على مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والامن فيه. وبالتالي تحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي عن المساعدات الامريكية والالمانية، مما يساعدها في المستقبل على فرض الهيمنة الصهيونية على العالم. ان النظام الاقليمي المطروح، الذي تعمل الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة دول الاتحاد الاوروبي على فرضه وتسويقه يتضمن اجراء تغييرات جيوسياسية، بما يخدم تحقيقه وبعبارة ادق كما يعلن الرئيس الامريكى بوش اعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة العربية وتعيين كرزيات اكثر تبعية من السابقين، وتخليد الوجود العسكري الامريكى في العراق والخليج لنهب ثرواته النفطية والحيلولة دون مساهمته في دعم النظام العربي. فمن الممكن فصل العراق عن المشرق العربي ودمجه في اطار منطقة الخليج وبعض دور الجوار وربما بعض الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى. كما يمكن ان تقوم الامبريالية الامريكية بفصل السودان والصومال عن الوطن العربي واقامة نظام اقليمي مع بعض دول الجوار الافريقي، كما يمكن عزل موريتانيا عن المغرب العربي وادخالها في تحالف مع دول الجوار كالسنگال وفي حال نجاح رسم خريطة جديدة للمنطقة التي يتحدث عنها بوش والجنرال كولن باول وخطط لها الصيانة، فان ذلك سيقود حتما الى تجزئة الكيانات الجغرافية والبشرية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي. وترتكز الصهيونية والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية على نسيان الماضي، وطمس ذاكرة امتنا التاريخية، وتغيير المناهج الدراسية وكتب الجغرافيا والتاريخ لكي تضع ركائز النظام الاقليمي المطروح. وتجري حالياً بعد الحرب الامريكية العدوانية على العراق وتدمير جيشه ومنجزاته وتواجد القوات الامريكية في العديد من البلدان العربية رسم الخريطة الجديدة للوطن العربي على حساب وحدته واستقلاله وسيادته وثوراته لفرض هيمنة الامبريالية الامريكية والصهيونية عليه بمساعدة دول الاتحاد الاوروبي. وتخدم الاتفاقيات التي توقعها القيادة الفلسطينية مع العدو الصهيوني ومعاهدة وادي عربة واحتلال العراق الى وضع النواة لإقامة اطار جديد او خارطة جديدة. فالاتفاقيات الاذعان هي العمود الفقري لإقامة النظام الجديد. ركز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة على التعاون الاقليمي الاقتصادي كإجراء مسبق لدفع عملية التسوية وليس نتيجة من نتائجها، اي ان العدو (الاسرائيلي) يريد الارض والامن والسلام والتعاون الاقتصادي. ودعمته الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي، والبنك الدولي واخذوا يربطون التقدم على مسارات التسوية في اطار التعاون الاقتصادي الاقليمي، كخطوة اولية لإندماج الاقتصاد الاقليمي في الاقتصاد العالمي. وتولي دول الاتحاد الاوروبي اهتماماً كبيراً بالشرق اوسطية والمتوسطة لمجموعة من العوامل يأتي

في مقدمتها اهمية النفط العربي والمنطقة اقتصادياً لأوروبا، ولأن التنمية والاستقرار في المنطقة تقودان الى التخفيف من الهجرة من المنطقة الى البلدان الأوروبية. اما فيما يتعلق بالسوق اوسطية فتجري المحاولات لجعل (اسرائيل) المركز والقائد لها، اي قيادتها للمركز الاقليمي المرتبط مع المركز العالمي في وول ستريت بالولايات المتحدة، وتكون (اسرائيل) ايضاً القاسم المشترك بين الشرق اوسطية والمتوسطة المرتبطة بالمركز الأوروبي. وستكون (اسرائيل) بوابة الاستيراد والتصدير للمنطقة وبالتالي تتوجه الفوائد والارباح الى الاقتصاد الاسرائيلي والى الشركات الامريكية والأوروبية على حساب الوطن والمواطن والامة. تلعب المياه دوراً مهماً في النظام الاقليمي المطروح، نظراً لأن المصادر الحالية لا تفي بالاحتياجات في المستقبل القريب، مما يزيد من امكانية انفجار النزاعات حول مصادر المياه في المنطقة وتلعب الهجرة اليهودية المستمرة وسرقة العدو (الاسرائيلي) للمياه الفلسطينية واللبنانية والسورية والتكاثر السكاني وشح المياه دوراً في تأزيم مشكلة المياه في المنطقة. حولت (اسرائيل) مجرى نهر الاردن، وتسرق كميات كبيرة من النهر. وتسرق المياه الجوفية في الضفة الغربية وجنوب لبنان والجولان واستولت على مياه منطقة الباقورة الاردنية بموافقة اردنية. وبالتالي فان سرقة اسرائيل للمياه العربية ستكون من احد العوامل لاستمرار النزاع معها في المستقبل يضاف الى ذلك ان بعض دول الاقليم يستخدم ورقة المياه في الأنهر الدولية كوسيلة من وسائل الضغط للحصول على مكانة مرموقة في النظام الاقليمي المطروح. وادت الاطماع الصهيونية التاريخية في مياه الجولان الى قيام بريطانيا وفرنسا انتزاعه بعض الاراضي والقرى اللبنانية والسورية وضمها الى فلسطين في اتفاقية عام ١٩٢٣ التي وقعتها بريطانيا وفرنسا. وكان بن غوريون مؤسس الكيان الصهيوني يطلق على جبل الشيخ ابو المياه الفلسطيني.

وضغطت الحركة الصهيونية على بريطانيا لتعديل حدود سوريا ولبنان وفلسطين التي اقرها مؤتمر الحلفاء في سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ وهي: الجبل الاعلى، مرتفعات الجرمق، المنخفض المائي الذي يضم قسماً من مياه سوريا ولبنان. طرحت تركيا واسرائيل مشروع انابيب السلام لترسيخ النظام الاقليمي المقترح واعطاء تركيا دوراً مهماً فيه، وطرح تورجوت اوزال، رئيس وزراء تركيا السابق عام ١٩٨٧، برميل ماء مقابل برميل نفط ويعتمد مشروع انابيب السلام على مياه نهري جيحون وسبحون ونقل الفائض من مياههما عن الاستهلاك الداخلي عبر خطين من الانابيب.

الاول: الخط العربي يتجه الى سوريا والاردن و(اسرائيل) والمنطقة الغربية من السعودية.

الثاني: الخط الشرقي: خط انابيب الخليج ومركزه سوريا ويتوزع الى الكويت والمنطقة الشرقية من السعودية وقطر والبحرين والامارات العربية وعمان. وتزيد الكلفة الاجمالية للخطين عن عشرين مليار دولار، ولكن المشروع تأجل بسبب رفض الاطراف العربية بحث التعاون الاقليمي المائي قبل الانسحاب (الاسرائيلي) الشامل من جميع الاراضي العربية المحتلة. وتولي (اسرائيل) السياحة في النظام الاقليمي المطروح اهمية خاصة نظراً للأموال الهائلة التي يمكن ان تجنيها من جراء العلاقات السياحية بينها وبين العرب.

وتلعب السياحة دوراً هاماً في العلاقات بينها وبين دول المنطقة للأسباب التالية:

- ❖ وجود الاماكن المقدسة والمسجد الاقصى في القدس وبيت لحم والناصرية وطبرية، مما يشجع على الحج وعلى السياحة الدينية.
- ❖ وجود معالم سياحية جذابة على سواحل البحر الابيض المتوسط والاحمر والميت وبحيرة طبرية.
- ❖ وجود سياحة صيفية وشتوية بسبب المناخ والتضاريس والتركيز على السياحة الطبية.
- ❖ توافر منشآت سياحية ومحلات اللهو والترفيه.

وتتضمن المخططات (الاسرائيلية) للسياحة بناء الفنادق والمعالم السياحية على الحدود مع الدول العربية وانشاء مشاريع سياحية مشتركة كالمشروع المسمى "ريفيرا البحر الاحمر" الذي يربط بين ساحل ايلات والعقبة وطابا من جزيرة المرجان عبر طابا، وساحل المرجان من ايلات ووصولاً الى العقبة وحتى السعودية. ويتطلب المشروع التعاون الاقليمي بين (اسرائيل) والاردن ومصر والسعودية. ويتوقع المخططون (الاسرائيليون) الحصول على اموال ضخمة من جراء استقبال السياح العرب وتصدير الخدمات السياحية الى البلدان العربية. وتقود السياحة الى علاقات قوية بين دول المنطقة وشعوبها وكسر الحواجز النفسية المزمنا نتيجة للصراع العربي الصهيوني واغتصاب فلسطين العربية.

وتساهم السياحة في رفع مستوى الحياة وتزيد من عجلة التطور. وحاول العدو الصهيوني بدعم من الولايات المتحدة واوروپا الغاء المقاطعة العربية والهرولة في التطبيع قبل التوصل الى التسوية، الا ان الجامعة العربية رفضت الانصياع الى المطالب الامريكية والاوروپية باعتبار ان المقاطعة وسيلة مشروعة تلجأ اليها الدول في علاقاتها الدولية لتحقيق اهدافها ومنها امريكا. واعلنت الجامعة العربية ضرورة ربط تحقيق السلام العادل والشامل بالغاء المقاطعة ولكن دولة مجلس التعاون الخليجي استجابت للمساعي الامريكية والغت المقاطعة من الدرجتين الثانية

والثالثة بعد اجتماع وزراء خارجيتها مع وزير الخارجية الامريكي وارن كريستوفر في الاول من تشرين الاول عام ١٩٩٤. ويمكن القول ان النظام الاقليمي في الشرق الاوسط يقود الى سيطرة (اسرائيل) الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المنطقة في غياب استراتيجية عربية واحدة وقوية قادرة على مواجهة الاخطار التي تمكن من رسم الخارطة الجديدة للوطن العربي في ظل الاوضاع العربية والاقليمية الدولية الراهنة.

٤- مخاطر الشرق اوسطية

عملت الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي والكيان الصهيوني على تسخير مؤتمر مدريد الذي عقد في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١ لصياغة وبلورة النظام الاقليمي الجديد في الشرق الاوسط وحاولت اضعاف الموقف التفاوضي لسوريا ولبنان للبدء في المفاوضات المتعددة الاطراف التي عقدت في موسكو في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٩٢ للتواصل الى تطبيع العلاقات قبل التوصل الى السلام الشامل عبر جميع المسارات. واستجاب الطرف الفلسطيني وانفرد بتوقيع اتفاق اوسلو، اتفاق غزة - اريحا في ١٣ ايلول ١٩٩٣، وانفرد الاردن ايضاً بتوقيع اعلان المبادئ في ٢٥ تموز ١٩٩٤ ومعاهدة وادي عربة في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤. واتفاق المغرب وتونس على اقامة علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني وفتح مكاتب الاتصال في شهري ايلول وتشرين الاول ١٩٩٤. والغى مجلس التعاون الخليجي في ٣٠ ايلول ١٩٩٤ المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة مع العدو الصهيوني وساعدت هذه الخطوات التي اتخذتها الاقلاق العربية على فتح الافاق لإقامة النظام الاقليمي الجديد. وصاحب هذه الخطوات الرسمية بروز تيار سياسي يعمل على تسويق فكرة الشرق اوسطية، لإيجاد المناخ الملائم كي تتقله الاوساط الشعبية العربية ومن ابرز اقطابها المفكر اليساري لطفي الخولي. (٢٠١٤: ص ٢٥) وقامت مراكز البحث ودوائر صنع القرار في الكيان الصهيوني والولايات المتحدة وامريكا واوروبا بوضع المخططات لإخراج النظام الاقليمي الجديد الى حيز الواقع، انطلاقاً من ان تنامي المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية بين الاطراف المتنازعة يبعد اسباب النزاع والحروب ويقود الى اللجوء الى الوسائل السياسية لحل الخلافات وتهدف جميع المخططات الى تأمين هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النفط العربي وفرض الهيمنة الصهيونية على البلدان العربية. حدد الرئيس الامريكي جورج بوش في كلمته الافتتاحية في مؤتمر مدريد ان جوهر السياسة الامريكية لا تقتصر على حل النزاع العربي (الاسرائيلي) بل تهيئة الاجواء ايضاً لإقامة النظام الاقليمي الشرق اوسطي. وتتطابق التصورات والمواقف الامريكية والاوروبية مع (الاسرائيلية) في استغلال الثروات الطبيعية والهيمنة على الوطن العربي وتصفية قضية فلسطين ومحاربة العروبة والاسلام. وتتطابقت المخططات الامريكية والبريطانية والصهيونية في العمل المشترك لتفتيت الوطن العربي واحتلاله واستغلال ثرواته والقضاء على الحكومات والاحزاب القومية والمشروع القومي والنظام العربي واحتلال العراق وتدمير جيشه ومنجزاته ونهب نفطه وثوراته. ويؤمن الكتاب (الاسرائيليون) ان ملائمة الايديولوجيات القومية سيتم بواسطة الاندماج في نظم فوق قومية وان النظم فوق القومية ستلغي الوزن الخاص لعناصر تاريخية في النزاعات بين الشعوب، حتى النزاع العربي - الاسرائيلي سيجد حله في اطار مجموعة الشرق الاوسط. وبالتالي التوصل الى حل لقضية فلسطين ينسجم مع المصالح والاهداف والمخططات (الاسرائيلية). وتعتبر اسرائيل نفسها جسراً للحضارة الغربي والنموذج الغربي في مواجهة "البربرية الاسيوية" التي تحدث عنها تيودور هرتسل في كتابه "دولة يهودية" في التصادم مع العروبة والاسلام مما يظهر ان الكيان الصهيوني لا يريد الاندماج في المنطقة بل يعمل على التوسع والاستيطان والهيمنة. وما التعاون الاقتصادي الاقليمي الا واجهة لتحقيق هذه الهيمنة، والشرق اوسطية ليست اقتصادياً يقوم على المنافع المتبادلة لبلدان المنطقة، وانما هي نتائج اتفاقات الازدعان واستغلال الاحتلال غير الشرعي للأراضي العربية المحتلة واستبدال (اسرائيل) الكبرى والتوراتية بـ (اسرائيل) العظمى الاقتصادية وكسر الارادات العربية. ويتطلب تحقيق الشرق اوسطية تخلي الشعب العربي عن ارضه وثوراته وحقوقه ونسيان اغتصاب اليهود للأرض والثروات العربية ونسيان الحرب العدوانية والمجازر الجماعية وتدمير المنجزات الاقتصادية. وتخدم الشرق اوسطية تغطية اهداف العدو (الاسرائيلي) الاستعمارية والاستيطانية بشعارات "السلام والتعاون" التي تعربها وتضحها الممارسات والوقائع اليومية للعدو الصهيوني. (الاشقر، ٢٠١٤: ٤٥) ويرمي الصهاينة من جراء الشرق اوسطية الهيمنة على الاقتصادات العربية وحل ازمة (اسرائيل) الاقتصادية وتهميش دور العرب ودور مصر في التاريخ المعاصر وتولي قيادة المنطقة والمساومة عليها مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم. فالشرق اوسطية هي المشروع الصهيوني للهيمنة الاقليمية على الوطن العربي وهيمنة اليهودية العالمية على العالم، وجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الكونية الشاملة للولايات المتحدة، وبالتالي يصعد دور (اسرائيل) من القاعدة الامبريالية والوكيل الامبريالي الى دور الشريك للمحافظة على المصالح الاقتصادية والامنية للطرفين وتكليف (اسرائيل) بمهمة عسكرية واقتصادية لاستغلال ثروات المنطقة والمحافظة على تبعية العرب لها وللولايات المتحدة الامريكية. ان الشرق اوسطية تجسيد للمخططات

الصهيونية لمستقبل المنطقة العربية في مرحلة الحسم (الاسرائيلي) وهي مشروع صهيوني ساهمت في التخطيط له وارساء دعائمه جميع الحكومات (الاسرائيلية) المتعاقبة، العمالية منها والليكويدية ويحول (اسرائيل) الى دولة عظمى وترمي (اسرائيل) من خلاله الى النجاح في تسويق النفط والغاز العربيين ونقل النفط من الخليج والعراق الى اوروبا فالشرق اوسطية تهدف الى سلب الخيرات العربية والتحكم في تطور الاقطار العربية، والحيلولة دون اقامة صناعات وطنية متطورة. ان (اسرائيل) هي التي عرقلت التطور والتقدم والازدهار في البلدان العربية منذ تأسيسها وحتى اليوم، والاحداث اليومية في الضفة والقطاع وفي لبنان امثلة واضحة على ذلك. وتسعى من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف والقمة الاقتصادية الى اقامة علاقات اقتصادية تساعد في فرض مخططاتها في المرحلة النهائية من المفاوضات لزيادة الاوراق التي في يديها بالاضافة الى الاراضي المحتلة لممارسة المزيد من الابتزاز على الاطراف العربية لتحقيق المزيد من التنازلات العربية وتضخيم المكاسب الاسرائيلية. وتقتصر من خلال الشرق اوسطية اقامة مشاريع اقليمية مشتركة تقوم الاطراف الاخرى بتمويلها على ان يكون المركز والادارة والتقنية (الاسرائيلية) وبالتالي السيطرة على التعاون الاقتصادي وتسخيره لمصلحتها ومصلحة يهود العالم دون ان تدفع فلساً واحداً بل تطالب دول النفط العربية، ان تخصص ١٪ من دخل النفط للتنمية الاقليمية وتطالب بضرورة تحديد النسل في البلدان العربية بينما تستقبل يومياً مهاجرين يهود من مختلف اصقاع العالم. وتعود فكرة المفاوضات الثنائية المباشرة والمتعددة الاطراف الى حكومات العمل والليكويد بينما تعود فكرة اللقاءات والتحالفات الثقافية كلقاء غرناطة وتحالف كوبنهاغن والقمة الاقتصادية والامنية الى حزب العمل وتحديداً الى بيرس ورايين وسوقتها الولايات المتحدة. وحملت العديد من الدول العربية والاوروبية على تبنيها والاشترك فيها.

ويتضمن المخطط (الاسرائيلي) لإقامة النظام الشرق اوسطى عقد القمم والمؤتمرات الاقتصادية والامنية وتولت الولايات المتحدة اخراجها الى حيز الوجود. ان الشرق اوسطية فكرة صهيونية المنشأ "اسرائيلية التخطيط والتنظيم، ولمصلحة اسرائيل" ويهود العالم اولاً، والولايات المتحدة الامريكية ثانياً، والدول الاوروبية ثالثاً، وعلى حساب الوطن والمواطن العربي وقد تبنتها الولايات المتحدة وسوقتها للدول الاوروبية وحملت الدول العربية على الموافقة عليها والانخراط فيها. وترمي اسرائيل من جرائمها الى الغاء الهوية العربية والمشروع القومي، والتكامل الاقتصادي العربي وحل ازماتها الاقتصادية على حساب الثروات العربية ويكمن الخطر الاقتصادي فيها بالتدمير السرطاني للنسيج الوطني والقومي للاقتصادات العربية كما يكمن خطرها السياسي بتدمير مؤسسات العمل العربي المشترك واقامة مؤسسات شرق اوسطية ذات اهداف واولويات تخدم الهيمنة (الاسرائيلية). وتهدف المشاريع اقليمية الى تجاوز (اسرائيل) لأزماتها الاقتصادية المزمنة والتخلص من العجز في الميزان التجاري، وجني الارباح الهائلة. وتتبع خطورة الشرق اوسطية من غياب المشروع العربي البديل والدعم الامريكي والاوروبي غير المحدود (الاسرائيل) واقامة محو ثلاثي اسرائيلي - فلسطيني - اردني وتم اقامة اليات دائمة وهي (شكري، ١٩٩٧: ٢٢)

١. بنك التنمية الاقليمي، ومقره القاهرة.
٢. مجلس السياحة الاقليمي ومقره تونس.
٣. المجلس الاقليمي لرجال الاعمال.
٤. السكرتارية التنفيذية ومقرها عمان.
٥. الامانة العامة ومقرها الرباط.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

١. ان للموارد المالية النفطية في دول الخليج العربي المنتجة للنفط للهام اهمية كبيرة في تعظيم الانفاق العام، حيث تعتمد هذه الدول على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، وقد ادركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة هي النفط، لذلك فقد اتجهت الى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من اجل التخفيض من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية عليها.
٢. ان اغلب الدراسات التي تناولت تأثير الاسواق المالية وتقلبات الاسواق النفطية اقتصرت على العوامل الاقتصادية الكلية ولم تتناول الاسواق النفطية وتقلباتها كاحدى العوامل الاقتصادية الكلية وقياس تأثيرها في اسواق الاوراق المالية وخاصة في الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط كدول الخليج العربي التي تشكل (الظاهرة الخليجية) واثرها في تشكيل النظام الشرق اوسطى الجديد.

٣. ان التقلبات في اسواق النفط ذات علاقة بالاسواق المالية الخليجية وما يشكله اذلك من عمق في النظرية وتوجهات في التحليل وتلمس ذلك في الواقع الحقيقي لهذه البلدان الربعية.

٤. ان حالات الارتفاع والانخفاض التي يمر بها النشاط الاقتصادي نتيجة للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي او العرض الكلي تسمى (التقلبات الاقتصادية) والتي اصبحت ظاهرة ملازمة للاقتصادات التي تعتمد على البو السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية بين قطاعاتها.

٥. ان الاثار الملموسة لنفط الخليج العربي في اسواق النفط العالمية جعل دول الخليج المنتجة للنفط تشكل ظاهرة او حدثا في حركة هذه الاسواق من حيث الانتاج والاسعار, وقد سميت هذه الحالة (الظاهرة الخليجية) والتي لها اثر ملموس في اداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول وعلى اسواقها المالية.

٦. ان تحليل البحث يشير الى ان النظام الشرق اوسطى الجديد يهدف الى اعادة صياغة المنطقة الواقعة في الحدود الجغرافية للشرق الاوسط جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً, واقامة ترتيبات امنية وسوق مشتركة اقليمية لخدمة الاهداف والمصالح الامريكية والاوروبية والاسرائيلية في المنطقة.

ثانياً: المقترحات

١. ضرورة قيام دول الخليج العربي النفطية بالتنسيق والعمل على الخروج من حالة الاقتصاد الريعي (النفطي) الاحادي الجانب وتنشيط حركة واستثمار العوائد النفطية الخليجية الفائضة في مشروعات صناعية وزراعية وتنشيط حركة الاسواق المالية فيها.
٢. ضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية التي تتناول الاسواق المالية وحركتها في منطقة الخليج العربي وربطها بتقلبات الاسواق النفطية كأحد العوامل الاقتصادية الكلية.
٣. لا بد من الاهتمام بدراسة (التقلبات الاقتصادية) التي تتناول حالات الارتفاع والانخفاض التي يمر بها النشاط الاقتصادي نتيجة للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي والعرض الكلي والتي اصبحت ظاهرة ملازمة للاقتصادات التي تعتمد على الية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية بين قطاعاتها.
٤. من اجل تحليل طبيعة (الظاهرة الخليجية) لا بد من تحليل الاثار الملموسة لنفط الخليج العربي في اسواق النفط العالمية ودوره في حركة هذه الاسواق من حيث الانتاج والاسعار.
٥. لا بد من تفعيل عوامل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام والتكامل الاقتصادي الخليجي وخاصة النقدي بشكل خاص, والبدء بترتيبات امنية وسوق مشتركة عربية لخدمة الاهداف والمصلحة العليا العربية.

المصادر

1. OPEC, The Problem of oil, kwait, No, 4, 2020.
٢. ابراهيم عبد الكريم النجفي, الاسعار الاسمية والحقيقية في ظاهر التضخم العالمي, مجلة دراسات اقتصادية, العدد الرابع, بيت الحكمة, بغداد, ٢٠١٠.
٣. امجد مهدي العيسى, اسباب الارتفاع التزايد في النهل الحقيقي في الدول النفطية, مجلة دراسات اقتصادية, العدد الثالث, بيت الحكمة, بغداد, ٢٠١٧.
٤. انوار السلمي, العلاقة بين تعظيم نسبة الانفاق ومستوى عوائد النفط, مجلة الاقتصاد, العدد الثاني, المنامة, ٢٠١٢.
٥. بتول عبد العزيز زكي, اثر اسعار الصرف على التوازن في موازين المدفوعات في الدول النفطية, مجلة النفط والتنمية, العدد السادس, بغداد, ٢٠١٧.
٦. بدر محمود خلف, مستوى اسعار النفط في صور الصدمة النفطية الاولى عام ١٩٧٣, مجلة النفط والتنمية, العدد التاسع, بغداد, عام ٢٠١٣.
٧. حازم مصطفى المهر, مؤشر حجم التوظيف في ضوء حجم العاملين مجلة الدراسات الدولية, العدد الثاني, القاهرة, ٢٠١٨.
٨. ساكن عبد العالي مصطفى, العلاقة بين الاداء الاقتصادي والتقلبات الدورية في الاسواق العالمية, مجلة دراسات دولية, العدد السابع, القاهرة, ٢٠١٧.
٩. سالم عبد الستار الهاشمي, اثر اسواق النفط في حركة الاسواق المالية الخليجية, مجلة اوراق اقتصادية, العدد السابع, ابو ظبي, ٢٠١٥.

١٠. سالمولسن, التقلبات الاقتصادية, الجزء الاول, دار الحكمة, بيروت, ٢٠١٨.
١١. سعدي مهدي حميد, دراسة في اقتصادات دول الخليج العربي, مجلة اوراق اقتصادية, العدد العاشر, ابو ظبي, ٢٠١٨.
١٢. سمير عبد العزيز الناقة, التضخم في المنظور الكنزي والنقدي مجلة البنوك, العدد الثالث, عمان, ٢٠١١.
١٣. عبد الله الكواري, دراسات في النفط والتنمية, مجلة النفط العربي, العدد الثاني, الكويت, ٢٠١٠.
١٤. عبد المحسن مشكور بدري, المرض الهولندي اسبابه ووسائل معالجته, مجلة التنمية الزراعية, العدد الثامن, الخرطوم, ٢٠١٨.
١٥. عبد الودود حسن الجوهري, نظرية التقلبات الاقتصادية والاسواق المالية, مجلة دراسات, العدد الثامن, بيروت, ٢٠١٦.
١٦. عبد الوهاب احمد النجار, اثر سلة خامات اوبك في مستوى الاسعار, مجلة النفط والتنمية, العدد السابع, بغداد, ٢٠١٩.
١٧. فؤاد مجذوب الاحدب, علاقة اسعار الصرف وحجم التوظيف بتقلبات العوائد النفطية الخليجية, مجلة دراسات الخليج العربي, العدد التاسع, الكويت, ٢٠١٧.
١٨. محمد حميد القيسي, الظاهرة الخليجية واثارها, مجلة دراسات اقتصادية, العدد الثالث, بيت الحكمة, بغداد, ٢٠١٩.
١٩. مسير توفيق عبد الله, توزيع الربح النفطي بين الدول المصدرة للنفط والدول (المستهلكة) مجلة النفطة والتنفسية, العدد التاسع, بغداد, .
٢٠. نجم احمد عبد الخالق, الابعاد الاقتصادية للظاهرة الخليجية, مجلة دراسات سياسية, العدد الثاني, بيت الحكمة, بغداد, ٢٠١٩.
٢١. هناء عبد الغفار, الاستثمار الاجنبيين المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية مجلة دراسات اقتصادية العدد السادس, بيت الحكمة, بغداد, ٢٠١٢.
٢٢. وليد خالد المبروك, الاسس القانونية لتسمية منطقة الشرق الاوسط, مجلة السياسة الدولية, العدد الثاني, القاهرة, ٢٠١٦.
٢٣. Mas, The Problems of middle east. London, 2015.